وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة — *Mohamed Boudiaf University of M'sila*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير — *Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences*

قسم علوم الاقتصادية — *Department of Economic*

العنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام منهجية ARDL

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة: — **تخصص: اقصاد كمي**

- شادي صبرينة
- محقن موسى

تحت اشراف الدكتورة: بن يوسف نوة

لجنة المناقشة

الأستاذ: عيشاوي علي	أستاذ محاضر صنف –أ–	رئيسا.
الاستاذ: بن يوسف نوة	أستاذ التعليم العالي	مقر را ومشرفا.
الاستاذ: بلخضر السعيد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا.

السنة الجامعية 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة — *Mohamed Boudiaf University of M'sila*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير — *Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences*

قسم علوم الاقتصادية — *Department of Economic*

العنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام منهجيةARDL

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- شادي صبرينة
- محقن موسى

تخصص: اقصاد كمي

تحت اشراف: الدكنورة بن يوسف نوة

لجنة المناقشة

الأستاذ: عيشاوي علي	أستاذ محاضر صنف –أ–	رئيسا.
الاستاذ: بن يوسف نوة	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا.
الاستاذ: بلخضر السعيد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا.

السنة الجامعية 2024/2023

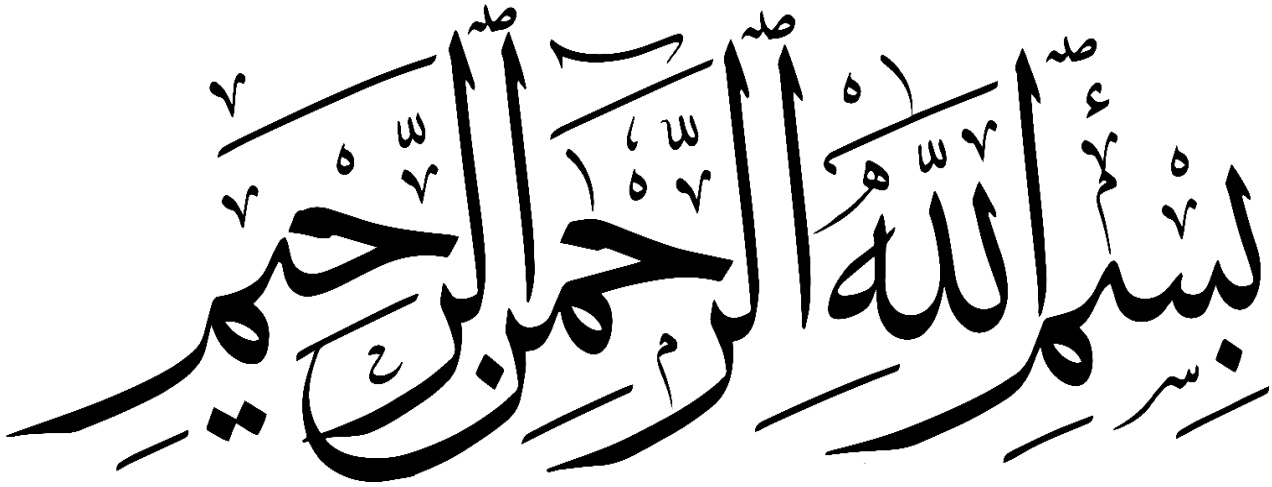
بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

بعد الحمد والشكر لله عزو وجل الذي أعاننا على إتمام هذا البحث

أهدي عملي

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز –رحمه الله-

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة أمي الحبيبة – أطال الله في عمرها.

إلى زوجي الغالي الذي لم يبخلني بأي مساعدة فلك مني جزيل الشكر إلى

حبيبات قلبي وقرة عيني بناتي الغاليات حفظهن الله ورعاهن.

إلى كل عائلتي من الصغير إلى الكبير على دعمهم و مساندتهم والى

زميلاتي في العمل وكل صديقاتي ، وكل الطلبة الذين صادفتهم

في مسيرتي الدراسية إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم

مذكرتي.

*صبرينة

إهداء

بسم الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله سبحانك اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وبعـــد:

إلى نبع الحنان والعطاء والرقة والوفاء التي سهرت حتى تنام عيني وشقت

حتى أرتاح وجاعت حتى أشبع إليك وحدكِ يا أعظم وأجمل من في الوجود

أمي "عبد العالي رقية" أطال الله وبارك في عمرها.

إلى الذي دفعني قدما إلى الأمام وعلمني معنى الصبر والتحدي والذي تعب

من أجل ان يراني في أرقى المناصب قدوتي وفخري وسندي أبي الغالي

"عامر" أطال الله وبارك في عمره.

إلى اخوتي الأعزاء الذين قدموا لي كل الدعم المادي والمعنوي وساهموا

في وصولي إلى هذا المقام.

إلى أخواتي اللواتي لم تبخلن علي بدعمهن، ومشاركتهن في هذا البحث

ولو بالدعوة الصادقة.

إلى أخي وصديقي ورفيق دربي "مرزوقي أحمد أبو القاسم"

إلى كل الذين استحضرهم قلبي ونسيهم قلمي، إلى من أحبتهم وأحبوني،

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا بكل معاني الحب والاخلاص.

* موسى

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله المستعان الذي منا علينا بنعمة العلم والدراسة وأعاننا ووفقنا في مشوارنا الدراسي وعلى عظيم فضله وسخاء عطائه على إنارة دربنا الشائك بصبر وسعة صدر.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى كل من مد (ت) لنا يد العون لإنجاز هذا العمل،

ولا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ة التي أشرفت على هذا العمل ولم تبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من اجل إتمامه "الأستاذة الدكتورة بن يوسف نوة

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بجهدهم ووقتهم من أجل قراءة العمل وتقييمه.

كما يسعدني شكر جميع أساتذة الكلية، وخاصة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية كل باسمه وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى ولو بكلمة طيبة شجعتنا.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للتشغيل المستدام، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العاملية، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد أثبتت الدراسة القياسية عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، حيث أن الاهتمام يتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التشغيل المستدام للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمسامهة في الرفع من مستويات التشغيل المستدام.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، التشغيل المستدام، الاستدامة، سياسات التشغيل

Abstract:

This study aims to highlight the importance of an economic diversification strategy in achieving high levels of sustainable employment. Algeria, as one of the countries that relies entirely on its economic activity on rental income, is affected by fluctuations in the prices of raw materials in global markets. This necessitates the diversification of its production base to transition from a rentier economy to a productive economy, requiring the participation of all sectors of the national economy in diversifying essential income sources.

The empirical study has proven the existence of a cointegrated relationship between the studied variables in the short term, where focusing on product diversification in various sectors such as industry, agriculture, and the service sector inevitably leads to an increase in the rate of sustainable employment in the sectors concerned with diversification. Therefore, policymakers must focus on diversifying the production base, which has become an urgent necessity to contribute to raising levels of sustainable employment.

Keywords: Economic diversification, Sustainable employment, Sustainability, Employment policies.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	V
شكر وعرفان	III
ملخص	V
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	X
فهرس الملاحق	V
مقدمة عامة	أ
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
حدود الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أسباب اختيار الموضوع	ج
منهج الدراسة والأدوات المستخدمة	ج
الدراسات السابقة	د – و
الفصل الأول: الإطار النظري للتشغيل و التشغيل المستدام	**1**
المبحث الأول: مفهوم التشغيل وأنواعه	**2**
المطلب الأول: تعريف التشغيل وخصائصه	**3-2**
أولا: تعريف التشغيل	**2**
ثانيا: خصائص التشغيل	**3**
المطلب الثاني: أهمية التشغيل وأهدافه	**4**
أولا: أهمية التشغيل	**4**
ثانيا: أهداف التشغيل	**4**
المطلب الثالث: أنواع التشغيل وقياسه	**6**

أولا: أنواع التشغيل	**6**
ثانيا: كيفية قياس التشغيل	**7**
المبحث الثاني: سياسات التشغيل وآلياته	**7**
المطلب الأول: تعريف سياسات التشغيل وأهميتها	**8**
أولا: تعريف سياسات التشغيل	**8**
ثانيا: أهمية سياسات التشغيل	**9**
المطلب الثاني: أهداف سياسات التشغيل وأنواعها	**10**
أولا: أهداف سياسات التشغيل	**10**
ثانيا: أنواع سياسات التشغيل	**11**
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد سياسات التشغيل	**11**
أولا: مبادئ سياسات التشغيل	**11**
ثانيا: أبعاد سياسات التشغيل	**12**
المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة والتشغيل المستدام	**12**
المطلب الأول: تعريف الاستدامة وأهميتها	**12**
أولا: تعريف الاستدامة	**13**
ثانيا: أهمية الاستدامة	**13**
المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد الاستدامة	**14**
أولا: مبادئ الاستدامة	**14**
ثانيا: أبعاد الاستدامة	**14**
المطلب الثالث: مفهوم التشغيل المستدام	**15**
أولا: تعريف التشغيل المستدام	**15**
ثانيا: أبعاد تحقيق التشغيل المستدام	**15**
ثالثا: تحديات تحقيق التشغيل المستدام	**16**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**19**
المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	**20**
المطلب الاول: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه	**20**
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي	**20**
ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي	**21**
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي	**21**
المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي	**22**
أولا: مبررات التنويع الاقتصادي	**22**
ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي	**23**

المبحث الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي ومستوياته	**24**
المطلب الاول: أنواع التنويع الاقتصادي	**24**
أولا: التنويع الأفقي	**24**
ثانيا: التنويع الرأسي	**24**
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	**26**
أولا: تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)	**26**
ثانيا: تنويع الأسواق	**25**
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي آلياته.	**27**
المبحث الثالث: محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	**27**
المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي	**28**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**28**
أولا: المؤشرات الكلية للتنويع	**28**
ثانيا: المؤشرات الإحصائية لقياس درجة التنويع الاقتصادي	**29 – 30**
المطلب الثالث: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي	**31**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لتأثير التنوع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام نموذج ARDL	
المبحث الأول: تطور سياسة التشغيل في الجزائر	**33**
المطلب الأول: آليات وبرامج السياسة العمومية للتشغيل في الجزائر	**34**
أولا: آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر	**34**
ثانيا: تقييم السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر	**36**
المطلب الثاني: تطور التشغيل في مختلف القطاعات الانتاجية	**38**
المطلب الثالث: تحديات وآفاق سياسات التشغيل في الجزائر	**39**
أولا: تحديات سياسات التشغيل في الجزائر	**39**
ثانيا: آفاق سياسات التشغيل في الجزائر	**40**
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	**41**
المطلب الأول: أهم المخططات التنموية في الجزائر	**41**
المطلب الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي	**42**
المطلب الثالث: قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر	**43**
المبحث الثالث: قياس أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام منهجية ARDL	**45**
المطلب الاول: صياغة نموذج الدراسة	**45**

أولا: تعريف نموذج الدراسة	**45**
ثانيا: تقديم متغيرات الدراسة	**46**
المطلب الثاني: الاختبارات القبلية	**47**
أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**47**
ثانيا: تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء المثلى	**50**
المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج	**51**
أولا: اختبارات تشخيص البواقي	**51**
ثانيا: اختبارات تشخيص النموذج	**52**
المطلب الرابع: اختبار معلمات النموذج في الاجلين القصير والطويل	**54**
أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUND'S Test	**54**
ثانيا: تفسير وتحليل العلاقة التوازنية في الأجل القصير والطويل	**56**
الخاتمة العامة	**58**
الخلاصة العامة	**58**
نتائج اختبار الفرضيات	**59**
نتائج الدراسة	**59**
آفاق الدراسة	**60**
قائمة المراجع	**61**
الملاحق	**63**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل التشغيل في الجزائر 2000-2022	**37**
02	تطور التشغيل حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2022	**38**
03	مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المجلي الإجمالي في الجزائر	**42**
04	تطور مؤشر هرفندال-هرشمان 2000-2022	**43**
05	تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير EMP	**48**
06	الجدول 06- تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير TGDP	**48**
07	الجدول 07- تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير HHI	**48**
08	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى	**49**
09	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الأولى	**54**
10	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**51**
11	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج	**52**
12	نتائج اختبارات عدم ثبات التباين	**54**
13	نتائج اختبار الحدود	**54**
14	تقدير نموذج الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL	**55**
15	تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL	**56**

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدل التشغيل في الجزائر	**37**
02	نسبة التشغيل في القطاعات الإنتاجية	**43**
03	مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المجلي الإجمالي في الجزائر	**44**
04	تطور مؤشر هرفندال–هرشمان 2000–2022	**51**
05	نتائج معيار AIC لنموذج ARDL	**51**
06	المجموع التراكمي لبواقي للنموذج CUSUM	**53**
07	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعةCUSUM Q	**53**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جودة النموذج(القيم المقدرة، القيم الحقيقية و البواقي)	**63**
02	التوزيع الاحتمالي البواقي: اختبار (Jarque – Bera)	**63**
03	Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test	**63**
04	Heteroskedasticity Test	**64**
05	اختبار ADF استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى و عند الفرق الاول	**64**
06	تقدير نموذج ARDL	**65**
07	اختبار الحدود BOUND's Test	**66**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

توطئة

شـــهد العقدان الأخيران قدرا كبيرا من الاهتمام بالتنوع الاقتصـــادي والدور الذي يمكن أن يلعبه في اســـتقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق التشغيل المستدام، فموضوع التنويع الاقتصادي يكتسي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصـدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أسـاسـي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية .ولقد ظلت الأهداف الحقيقية لعملية التنمية في البلدان النامية خاصـة النفطية منها، بعيدة المنال بالمفهوم العملي – و إن حقق بعضها تطورا في البنية التحتية وأقام بعض الصناعات– لأنها لم تنجح في تحقيق الارتقاء بالأوضـاع الاجتماعية، وردم هوة التخلف، كما لم تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي الفعلي، بل بقيت في حالة تبعية كاملة للسـوق العالمية، وارتبطت خططها التنموية بتلك السـوق، وكان سـبب كل ذلك ارتباط اقتصـادياتها بمصدر وحيد للدخل، لتحصيل إيراداتها، وتمويل نفقاتها ومختلف مشاريعها التنموية، ألا وهو العوائد النفطية، فتمخضت عن هذا الوضـع جملة من التحديات التي تواجه الأقطار المصـدرة للنفط، انطلاقا من هذا الواقع شكلت سياسـة التنويع الاقتصـادي في الدول النفطية، والجزائر من بينها، سـبيلا آمنا نحو تحقيق النمو و التشـغيل المسـتدام، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصـادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصـادر الدخل .إن اعتماد التنويع الاقتصـادي كإستراتيجية لتحقيق التشـغيل المستدام في الجزائر يتطلب إحداث سـلسـلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصـاد الوطني، سـعيا للخروج من حالة الانحسـار في مصـادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرط على ســـلعة واحدة أو قطاع معين، ومن أجل تقييم تجربة الجزائر في هذا الإطار خلال السـنوات الأخيرة، قمنا بدراسـة نتائج وانعكاسـات جهود التنويع الاقتصـادي فيها، ومدى مسـاهمة هذا التنويع في تحقيق التشغيل المستدام. على ضوء هذه المقدمة تتضح لنا الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

اشكالية الدراسة:

على ضوء هذه المقدمة تتضح لنا الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما هو اثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الاجابة عليها من خلال هذه الدراسة وهي:

1) هل توجد استدامة التشغيل في الجزائر؟
2) هل يوجد تنويع اقتصادي في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟
3) ماهي علاقة التنويع الاقتصادي بالتشغيل المستدام في الجزائر؟
4) هل توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والتشغيل المستدام؟

فرضيات الدراسة:

1) لا توجد استدامة التشغيل في الجزائر.
2) يوجد تنويع اقتصادي في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.
3) توجد علاقة تكاملية في الأجل القصير بين التنويع الاقتصادي والتشغيل المستدام في الجزائر.
4) توجد علاقة توازنيه في الاجل الطويل بين التنويع الاقتصادي والتشغيل المستدام في الجزائر.

حدود الدراسة:

لتنفيذ أي بحث علمي بطريقة جيدة يتعين وضع الحدود التي لا يمكن تجاوزها قصد تحقيق أهداف الدراسة وهذا بعرض للحدود الزمنية والمكانية:

1) الإطار الزمني: وهو إطار الدراسة من سنة 2000 الى غاية سنة 2022.
2) الإطار المكاني: كانت الدراسة على المستوى الوطني اي الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1- إلقاء الضوء على أهمية وضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري.

2- معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بـ (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات) على نسبة التشغيل.

من خلال معرفة وتحليل أثر القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي يمكن معرفة مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاعات غير النفطية وبالتالي معرفة مدى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

وأخيرا سيتم الاستعانة بالنموذج القياسي في تحليل واختبار أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على التشغيل المستدام في الجزائر.

أهمية الدراسة

أدت التطورات الاقتصادية في العقود الاخيرة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التشغيل المستدام وضرورة التنويع الاقتصادي، أين أصبح التشغيل المستدام في صلب النقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة دوليا.

كما يُعد البحث في موضـوع التنويع الاقتصـادي وأثره على التشـغيل المسـتدام من أهم الموضـوعات الحديثة المطروحة بحدة على مستوى الدول النامية، خاصـة تلك التي تعاني اقتصـادياتها من الاعتماد المفرط على سـلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فبها، ومنها الدول النفطية، حيث تكمن أهمية البحث في محاولة توضـيح المكانة الكبيرة التي يلعبها التنويع الاقتصـــادي في تحقيق التشـــغيل المســـتدام مع إبراز حتمية تفعيل القطاعات الرائدة لتحقيقه في ظل الأوضـاع التي تمر بها البلاد، و تبين هذه الدراسـة تأثير التنويع الاقتصـادي على التشـغيل المسـتدام في الجزائر من خلال عدة مؤشرات يتم استخدامها لمعرفة درجة التنويع التي يكون من خلالها بناء اقتصاد مستقر ومتنوع.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي:

1) اسباب موضوعية:

- الاهتمام بالمواضيع التي تتعلق بمستوى الاقتصاد الكلي خاصة التي تعني الاقتصاد الوطني.
- قلة الدراسات السابقة التي عالجت مواضيع من هذا النوع.
- حداثة الموضوع واكتسائه أهمية كبيرة في النقاش على الصعيد الوطني من قبل الخبراء الاقتصادين.
- أهمية موضوع التنويع الاقتصادي في رسم النموذج الاقتصادي الجديد في الاقتصادات النفطية، والرغبة في تحليل واقعه في الجزائر، مع محاولة معرفة دوره في تحقيق التشغيل المستدام.

2) أسباب ذاتية:

- تنمية المعرفة الذاتية.
- حداثة الموضوع ومحاولة الاطلاع عليه.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يطلبها كل محور من محاور الموضوع وهي : المنهج الوصفي والتحليلي كونه المنهج الملائم لهذه الدراسة، فهو منهج يجمع بين الجوانب النظرية والعملية، فتم جمع المعلومات النظرية والإحصائية التي بوبت وعرضت وفسرت وفقا لمقتضيات البحث، بحيث كان الاعتماد في جمع المعلومات مبني على أساس المعلومات المتوفرة بالمراجع المتنوعة من: كتب، وملتقيات وطنية ودولية، ومجلات علمية محكمة، ومختلف منشورات المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الإحصاءات التي تم التزود بها عن طريق المواقع الالكترونية لاستيعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة و تطويرها.
وبخصوص عملية القياس والتطبيق استعمالنا ادوات القياس الاقتصادي وتم استخدام نموذج ARDL والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات حيث تم استخدامه لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام. بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي "Eviews13".

الدراسات السابقة:

- ✓ عبد الحكيم عليلي، فريدة عزازي: "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر –دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL)1972–2018**" توصلت الى النتائج التالية:
  - سعت الجزائر الى التخلص من التبعية للنفط من خلال تنويع اقتصادها عن طريق الاستغلال الامثل للإمكانات المتاحة (صناعية، خدماتية وزراعية)، لكن النتائج تبقى جد معتبرة في ظروف الامكانات المتوفر عليها؛
  - وأظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا دلالة على أهمية القطاعات الثلاثة (صناعة، زراعة، خدمات) في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.
- ✓ الحمليلي سناء، "**تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1980–2019) –دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر،2007) حيث أظهرت الدراسة النتائج التالية:**
  - إن من بين أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري هى خلق فرص العمل، فرغم انخفاض معدلات البطالة إلا أنها تبقى مرتفعة وبعيدة عن المستويات المقبولة.
  - أن توزيع العمالة حسب القطاعات غير منطقي وغير عادل باعتبار أن أكثر من نصف اليد العاملة المشتغلة متمركزة في قطاع غير منتج، أما القطاعات الإنتاجية والتي تحقق ثروة فهي تعاني من نقص كبير وهو ما يؤثر سلبا على مسار النمو الاقتصادي.

- ✓ مشير الوردي، آيت يحي سمير، بوعلاق نورة ،"**دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة –دراسة قياسية خلال الفترة 1992–2019 باستعمال مؤشرهيرفندال هيرشمان**" فتوصلت الى النتائج:
  - التنمية المستدامة تنمية تحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل؛
  - وجود علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر هيرشمان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ دراسة بللعما أمساء الموسومة ب: "**دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، كانت في شكل أطروحة دكتوراه الطور الثالث في شعبة العلوم الاقتصادية بجامعة أحمد دراية، بولاية أدرار (الجزائر)، تمت مناقشاتها خلال السنة الجامعية (2017–2018)، عالجت إشكالية مدى مساهمة السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري، وعملت الدراسة على عرض

واقع السياسة الضريبية وتتب الإصلاحات الضريبية ومكونات النظام الضريبي في الجزائر، وتم في هذه الدراسة تقييم نتائج الإصلاح الضريبي، فتوصلت النتائج إلى:

- بينت النتائج قلة الاستثمار في قطاعات السياحة التجارة والزارعة مقارنة بالحوافز الضريبة المخصصة لها، وبالرغم من النصوص القانونية التي صدرت ولازالت تصدر تباعاً لترقية الاستثمار خارج المحروقات إلا أن الممارسة الواقعية قد لا تتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الاستراتيجية المرسومة للخروج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع؛
- يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركّزاً وأقلها تنوعاً، وهو ما يتطلب العمل على وضع استراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.

- ✓ بوعلاق نورة، عبان شهرزاد، "**دراسة العلاقة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL**" حيث توصلت الى النتائج التالية:
  - وجود علاقة طردية في الأجل الطويل ذات أثر إيجابي بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة ومؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر؛
  - أوضحت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج أن هناك انسجام واستقرار العلالقة بين مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعة ومؤشر هيرفندال هيرشمان في الأجل الطويل والقصير؛
  - يمكن للجزائر أن تحقق درجة تنويع مرتفعة من خلال الاعتماد على القطاع الصناعي، وذلك بمحاولة النهوض بهذا القطاع وتدارك مكامن الخلل، نظرا للميزات التي يتسم بها هذا الأخير من خلال برامج إعادة الهيكلة الصناعية؛
  - رغم الثروات التي تزخر بها الجزائر، إلا أنها لا تزال رهينة لقطاع المحروقات، وذلك ما تم استنتاجه من مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التي تعتبر مساهمة محتشمة.
- ✓ محمد دعمي. "**واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020**". أهم النتائج التي تم التوصل اليها:
  - لا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يتحقق من خلال مؤشر أو مؤشرين من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي بل من خلال جل المؤشرات، وهذا ما يؤكده الارتباط الوثيق بين هذه المؤشرات؛
  - هناك دلالات قليلة جدا وغير قوية توحي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو التنويع الاقتصادي؛

- باستطاعة الجزائر تطبيق مجموعة مهمة من الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع.

الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم التشغيل وأنواعه

المطلب الأول: تعريف التشغيل وخصائصه

المطلب الثاني: أهمية التشغيل وأهدافه

المطلب الثالث: أنواع التشغيل وقياسه

المبحث الثاني: سياسات التشغيل وآلياته

المطلب الأول: تعريف سياسات التشغيل وأهميتها

المطلب الثاني: أهداف سياسات التشغيل وأنواعها

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد سياسات التشغيل

المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة والتشغيل المستدام

المطلب الأول: تعريف الاستدامة وأهميتها

المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد الاستدامة

المطلب الثالث: مفهوم التشغيل المستدام

المطلب الرابع: أبعاد تحقيق التشغيل المستدام وتحدياته

تمهيد

تعتبر أولوية التشغيل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية، ذلك أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد والارتقاء به إلى مستوى الرفاهية ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير فرص عمل لائقة من خلال وضع سياسات تشغيل فعالة ويتطلب ذلك تحليل سوق العمل وإبراز خصائصه والإحاطة بجميع العوامل المؤثرة في ديناميكيته، وكلما كان هذا التحليل سليما كانت سياسة التشغيل الموضوعة ناجعة .وسنحاول في إطار هذا الفصل دراسة كل ما يتعلق بالتشغيل وسياسة التشغيل من الناحية النظرية.

المبحث الأول مفهوم التشغيل وأنواعه

المطلب الأول تعريف التشغيل وخصائصه

أولا: تعريف التشغيل

كغيره من المواضيع ذات المداخل المختلفة وذات الأهمية المتعددة الأوجه أسال موضوع التشغيل الحبر الكثير منذ بدأ الباحثون يدركون أهميته ويسلطون الضوء عليه، لذلك فقد تغيرت النظرة للموضوع تبعا لتطور الفكر السوسيواقتصادي، وهذا ما ندركه حين نحاول تتبع مسار مفهوم التشغيل.

1. المفهوم التقليدي للتشغيل: (زرواتي و عوارم، 2017، صفحة 106)

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين " غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الدقة من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل المؤهل.

2. المفهوم الحديث للتشغيل: (عدون، 2010، صفحة 37)

التشغيل بمفهومه الحديث لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما ان التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها. كما ان التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية. وعلى هذا الاساس فان لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل.

تعريف منظمة العمل الدولية: تعرفه على أنه:" يكون شخص قابل للتشغيل عندما:

*يمكنه الحصول على منصب شغل؛

*يحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغير؛

*يتحصل على منصب عمل أخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه؛

كما عرف التشغيل بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

فالتشغيل يدخل ضمن مفهوم العمل ويتطابق كذلك مع التوظيف، دون الخوض في تحديد المفاهيم العالقة بين هذه المفاهيم نحاول التركيز على مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل.

إذن من خلال جملة التعاريف التي تم رصدها والمفهوم الحديث للتشغيل نجد أن مفهوم التشغيل أوسع من عملية توفير مناصب شغل فقط، بل هو تنظيم للقوة العاملة وإقرار لحقوقها وحمايتها داخل نظام اقتصادي مبدؤه تحقيق الربح.

ثانيا: خصائص التشغيل

انطلاقًا من التعاريف السابقة لمفهوم التشغيل، يمكن تحديد خصائص التشغيل على النحو التالي:

1. **إمكانية الحصول على منصب شغل:**
   - توفير فرص عمل مناسبة تلائم مؤهلات وخبرات العامل.
2. **الاستمرارية في العمل:**
   - ضمان استمرار العامل في وظيفته بمرور الوقت، مع توفير فرص للنمو المهني والتطوير.
3. **التكيف مع التغيرات:**
   - قدرة العامل على التكيف مع التغيرات في بيئة العمل، سواء كانت تكنولوجية أو تنظيمية.
4. **التنقل بين الوظائف:**
   - إمكانية الحصول على وظيفة جديدة في حال الرغبة في تغيير الوظيفة الحالية أو في حالة التسريح من العمل.
5. **النشاط البدني أو الجسدي:**
   - يشمل جميع أنواع الأنشطة التي يقوم بها العامل، سواء كانت بدنية أو عقلية، التي تشغل وقته لقاء أجر.
6. **ضمان التعيين والمرتب:**
   - توفير تعيين رسمي ومستقر مع الاعتراف بالمؤهلات والاختصاصات، وضمان مرتب مناسب.
7. **الحقوق الاجتماعية والمشاركة الجماعية:**
   - حق العامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية المقدمة.
8. **التطور المهني:**
   - فرص للتدريب والتطوير المهني المستمر لتحسين مهارات العامل وزيادة كفاءته.

أهمية هذه الخصائص:

- **تعزيز الاستقرار المهني** :يساهم في توفير بيئة عمل مستقرة وآمنة للعامل.
- **تطوير العمل** :يساعد في تحسين جودة العمل والإنتاجية من خلال دعم التطور المهني للعامل.

- **الحقوق الاجتماعية** :يضمن للعامل حقوقه الأساسية في المشاركة والتنظيم، مما يعزز مناحي العدالة والمساواة في بيئة العمل.
- **التكيف مع التغيرات** :يتيح للعامل القدرة على مواجهة التحديات الجديدة والابتكار في مجال عمله.

هذه الخصائص

المطلب الثاني: أهمية التشغيل وأهدافه

أولا: أهمية التشغيل

تشكل عملية التشغيل أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة كما يعتبر التشغيل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم مراقبتها عن كثب أكثر من غيرها

تتمثل أهمية التشغيل في: (حاجي، 2012، صفحة 15)

- ✓ زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- ✓ تأمين للفرد المدخول الذي يدعم ثقته في المستقبل، وهذا المضمن هو الذي يكمن وراء النصر الخاص لحق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.
- ✓ القضاء على الفوارق العنصرية أو إضعافها، وتحقيق المساواة بين الأفراد.
- ✓ العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.
- ✓ التشغيل يسمح للجميع إمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة.

ثانيا: أهداف التشغيل

أهداف التشغيل متعددة وتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وتنموية. وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسية للتشغيل:

1. **زيادة النمو الاقتصادي:**

- تحقيق نمو مستدام :توفير فرص العمل يزيد من الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- تحسين مستويات الدخل :توفير فرص عمل ذات رواتب مناسبة يساهم في زيادة دخل الأفراد وتحسين مستويات معيشتهم.

2. **تقليل البطالة:**

- خفض معدلات البطالة :من خلال خلق فرص عمل جديدة، يمكن تقليل معدلات البطالة والحد من آثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- توفير فرص للشباب :التركيز على تشغيل الشباب للحد من بطالة الشباب التي قد تؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية.

3. تحقيق العدالة الاجتماعية:

- تقليل الفقر :من خلال توفير فرص عمل، يمكن تحسين الظروف المعيشية للأفراد والعائلات، مما يقلل من معدلات الفقر.
- توفير فرص متكافئة :تعزيز فرص العمل للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الخلفية الاجتماعية، لتحقيق العدالة الاجتماعية.

4. تنمية المهارات وبناء القدرات:

- تطوير القوى العاملة :التركيز على التدريب والتطوير المهني لزيادة مهارات وكفاءات العمال، مما يعزز من قدرتهم التنافسية في سوق العمل.
- تشجيع التعليم المستمر :تعزيز التعلم مدى الحياة والارتقاء بالمهارات لمواكبة التغيرات في سوق العمل.

5. تعزيز الاستقرار الاجتماعي:

- تقليل الفجوات الاقتصادية :من خلال توفير فرص عمل متساوية، يمكن تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
- تعزيز الاندماج الاجتماعي :من خلال توفير فرص العمل، يمكن تحقيق اندماج اجتماعي أفضل للأفراد في المجتمع.

6. زيادة الإيرادات الحكومية:

- زيادة الضرائب والإيرادات :من خلال توفير فرص عمل، يمكن زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب على الدخل والأجور، مما يساهم في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية.

7. تحسين الصحة النفسية والاجتماعية:

- تعزيز الرفاهية النفسية :العمل يسهم في تحسين الصحة النفسية للأفراد من خلال توفير الشعور بالإنجاز والانتماء.
- تقليل الضغوط الاجتماعية :من خلال توفير فرص العمل، يمكن تقليل الضغوط الاجتماعية والنفسية الناتجة عن البطالة.

8. تعزيز الابتكار والإبداع:

- تشجيع ريادة الأعمال :من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع روح المبادرة، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مبتكر ومستدام.
- دعم الابتكار :توفير بيئة عمل محفزة للإبداع والابتكار، مما يساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد.

بتحقيق هذه الأهداف، يمكن تحسين الاقتصاد الوطني وزيادة رفاهية المجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

المطلب الرابع: أنواع التشغيل وقياسه

أولا: أنواع التشغيل

يمكن أن نميز بين الأنواع المختلفة من التشغيل ما يلي:

النوع الأول من حيث فرص العمل المتاحة: (عدون، 2010، صفحة 39)

أ- التشغيل الكامل:

هو تلك الحالة التي تمكن كل الباحثين عن العمل والراغبين فيه من الحصول على فرصة عمل، بمعنى أنه توجد وظائف كافية لجميع طالبي هذه الوظائف هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن أن يتحقق على أرضية الواقع.

ب- التشغيل الناقص

هو تلك الحالة التي لا تمكن كل الباحثين عن العمل والراغبين فيه من الحصول على فرصة عمل، بمعنى أنه توجد وظائف غير كافية لجميع طالبي هذه الوظائف.

النوع الثاني من حيث طبيعة عقد العمل:

أ- التشغيل الدائم: (مسعودي، 2019، صفحة 38)

يتمثل التشغيل الدائم في علاقة عقد العمل غير محدد المدة بين العامل وصاحب العمل، وينشأ هذا النوع من التشغيل بسبب طبيعة الأنشطة والأعمال التي تحتاج إلى الاستمرارية في العمل كأنشطة الإدارة والصناعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها من الأنشطة الأخرى التي تفرض على الهيئات المستخدمة اللجوء إلى هذا النوع من التشغيل.

ب- التشغيل المؤقت: (مسعودي، 2019، صفحة 38)

وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف أو يشتغل ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

- تعويض عامل غائب؛
- نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل؛
- تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل؛

النوع الثالث: من حيث الهيئة المشغلة:

أ- التشغيل العام:

يتمثل التشغيل العام في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ملكية مطلقة أو من طرف الإدارات العمومية ذات الطابع غير الربحي وفي هذه الحالة يطلق على النوع من التوظيف بالوظيفة العمومية.

ب- التشغيل الخاص:

يتمثل هذا النوع من التشغيل في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية والإدارية التابعة للقطاع الخاص في شتى الميادين الزراعة والصناعة والتجارة والأشغال العمومية، قطاع الخدمات وغيرها.

ج- التشغيل المختلط:

يتمثل التشغيل المختلط في المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الاقتصادية والإدارية التي يشترك في ملكيتها كل من الدولة والقطاع الخاص من خلال الأنواع المختلفة من عقود الشراكة.

ثانيا: كيفية قياس التشغيل

يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملين وعدد أفراد الفئة النشيطة، أي قياس نسبة العاملين من إجمالي الفئة النشيطة، بحيث أن معدل التشغيل يعبر عنه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{عدد العاملين}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

وتطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشيطة أي:

معدل التشغيل % = 1 - معدل البطالة%

المبحث الثاني: سياسات التشغيل وآلياته

ان البحث في موضوع سياسات التشغيل اخذ أهمية بالغة في مختلف المجتمعات حيث أصبح موضوع يفرض نفسه بشكل دائم وملح امام صانعي القرار والمؤسسات والهيئات الدولية والمفكرين والباحثين، ويرجع هذا الاهتمام لما للشغل من أهمية بالغة بالنسبة لتطور المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية الاجتماعية او السياسية.

المطلب الاول: تعريف سياسات التشغيل واهميتها

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجال أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، ومن صور ذلك: الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهالته

أولا. تعريف سياسة التشغيل:

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم إن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو بتوفير فرص العمل في إطار سياسة التشغيل، هذه الأخيرة التي تتكون من كلمتني هما:

سياسة: ونعني بها مجموعة الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

التشغيل: وهو كافة العمليات التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته مقابل أجر.

هذا وقد تعددت تعاريف سياسة التشغيل وذلك على النحو التالي :

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها: "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنسان" (زرواتي و عوارم، 2017، صفحة 107)

فسياسة التشغيل هي مجموعة التدابير والاجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الاجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من اجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك للحد من البطالة.

ثانيا: أهمية سياسات التشغيل

إن أهمية سياسات التشغيل تنبع من مدى قدرتها على الاشراف وتسيير سوق العمل وربط ذلك بدواعي النمو الاقتصادي ومراعاتها للانسجام في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويكمن سر ذلك في الأدوات التي تعتمدها وتتضمنها سياسة التشغيل ومدى ملاءمتها للظروف والمتغيرات الاقتصادية.

تتجلى أهمية سياسة التشغيل في عدة جوانب تؤثر على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. وفيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية سياسة التشغيل:

1- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

- **خفض معدلات البطالة** :سياسة التشغيل تهدف إلى خلق فرص عمل وتقليل البطالة، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- **زيادة الإنتاجية** :من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وتدريب العاملين، تزيد الإنتاجية والكفاءة في العمل.

2- تحسين جودة العمل:

- **حماية حقوق العمال** :سياسة التشغيل تهدف إلى ضمان حقوق العمال مثل الأجر العادل، ساعات العمل المناسبة، وظروف العمل الآمنة.
- **التدريب والتطوير** :تسعى إلى توفير فرص تدريب وتطوير مهني لتحسين مهارات العمال وزيادة كفاءتهم.

3- التكافؤ الاجتماعي:

- **تقليل الفجوة الاجتماعية** :من خلال توفير فرص عمل عادلة ومتساوية للجميع، تسهم سياسة التشغيل في تقليل الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع.
- **تعزيز العدالة والمساواة** :ضمان حقوق العمال ومشاركتهم في التنظيمات الجماعية يعزز العدالة والمساواة في مكان العمل.

4- التكيف مع التغيرات الاقتصادية:

- **الاستجابة للتغيرات في السوق** :سياسة التشغيل المرنة تساعد العمال وأصحاب العمل على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في السوق.
- **توفير الدعم في حالات التسريح** :توفر الدعم للعاملين الذين يفقدون وظائفهم، مما يساعدهم على العثور على فرص عمل جديدة بسرعة.

5- **تعزيز التنمية المستدامة:**

- **توظيف الموارد البشرية** :الاستفادة من الموارد البشرية بشكل فعال يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- **تحقيق الأهداف الوطنية** :سياسة التشغيل المتكاملة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة.

6- **دعم الفئات الضعيفة:**

- **توفير فرص لذوي الاحتياجات الخاصة** :سياسة التشغيل تسعى إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل وتوفير فرص عمل ملائمة لهم.
- **دعم الشباب والنساء** :تقديم برامج تدريبية وفرص عمل للشباب والنساء يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

سياسة التشغيل لها دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تحسين جودة الحياة للعاملين، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال وضع وتنفيذ سياسات تشغيل فعالة، يمكن للدول تحسين سوق العمل ودعم العمال وأصحاب العمل على حد سواء، مما يؤدي إلى مجتمع أكثر استقرارًا وتقدمًا.

المطلب الثانيّ: أهداف سياسات التشغيل وأنواعها

أولا: أهداف سياسة التشغيل

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها وبعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع، تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- ✓ توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛
- ✓ تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مها ارتها وقدارتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة؛
- ✓ خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفء لقد ارت العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة؛
- ✓ توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أف ارد القوى العاملة ال ارغبة في العمل والباحثة عنه؛
- ✓ تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة؛
- ✓ الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي؛
- ✓ الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد؛
- ✓ تحقيق استقرار العمل والذي يعي دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق محايدة العامل من التعسف بكل أنواعه؛

ثانيا: أنواع سياسات التشغيل

هناك عدة تقسيمات لسياسة التشغيل، لكن الشائع منها نوعان وهما:

1- **سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية):** (بن النوي، 2020، صفحة 41)

وهي عبارة عن كل الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، أو على خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تراعي حاجيات الاقتصاد ووفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تندرج ضمن هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والأجهزة وهي:

- المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني، التناوب على الوظائف وتقسيم العمل، حوافز العمل التشغيل المحمي إعادة التأهيل، خلق فرص عمل مباشرة، تقديم إعانات لخلق المؤسسات.

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية): (بوسالم و يدروج، 2017، صفحة 11)

تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، وهي تسعى للتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل، وذلك من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو المحاولة للحد من الفئة النشطة، حسب منظمة (OCDE) ، تضم هذه السياسة إجراءين وهما:

- ✓ منح تعويضات البطالة؛
- ✓ وكذا التقاعد النسبي؛

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد سياسات التشغيل

أولا: مبادئ سياسات التشغيل

هناك عدة أسس تقوم عليها سياسة التشغيل يمكن إجمالها فيما يلي: (لعريبي و حاج عمر، آليات التشغيل في الجزائر، 2019، صفحة 449)

1- التشغيل الكامل : ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي،والقادرين على العمل، والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي"التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحدا مناصب العمل و تكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي ،ولا تنهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب،بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل،وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوكيد التنمية الاقتصادية".يتضح من خلال النص،أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في : استخدام القوى العاملة المتوفرة بنكملها،و القضاء على البطالة. عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

2- التشغيل الإنتاجي: لقد قرر الميثاق الوطني1832 مايلي: الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة، تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال، التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة، من تعليم، وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

3- التشغيل المستند على حرية الاختيار: يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية، في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر:أن لجميع

البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية، والروحية بحرية، وكرامة في ظل أمن اقتصادي.

4- كفالة الاستقرار : ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل.

ثانيا أبعاد سياسة التشغيل:

ان ابعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب، منها ماهو اقتصادي، وماهو اجتماعي وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي وما الى ذلك من الجوانب الأخرى وهي كالتالي: (أحمد محمد عبداللطيف، 2021، صفحة 23)

1- **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

2- **البعد الاقتصادي:** يركتز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء متها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تتمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3- **البعد التنظيمي والهيكلي:** يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى.

المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة والتشغيل المستدام

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة وأهميتها

الاستدامة هي من المفاهيم الحديثة التي تم التركيز عليها مؤخرا لتناسبها مع اهتمامات المرحلة، التي افرزت كثيرا من المصطلحات المتشابهة كالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة التنظيمية، وهو ما يعكس الاهتمام الواسع بالأبعاد البيئية والاجتماعية الى الجانب الاقتصادي. منذ إعداد تقرير "براد تلند" سنة 1987، وبزوغ مفهوم" التنمية المستدامة"، كانت فيه صعوبة للتمييز بين هذا الأخير وبين مفهوم" الاستدامة"، حيث نجدهما في الكثير من الرؤى كمترادفين يحملان نفس المعنى، إلا أن التمعن في الأدبيات الخاصة بهما يجعلنا نميز بين المفهومين، حيث أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، أي أنها المجال الذي يشترك فيه كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد، هذا المجال هو ما أصطلح على تسميته

بالاستدامة والتي تعتبر حلقة الوصل بين التنمية والتنمية المستدامة وتختلف عنها في الأبعاد. هذه الأخيرة (الاستدامة) سنحاول تفصيلها من خلال هذا المطلب، وذلك بالتطرق إلى مفهومها، أهميتها.

أولا: تعريف الاستدامة

تعد الاستدامة من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في أدبيات الاقتصاد والادارة عبر مؤتمرات وندوات عقدت في سنوات السبعينات وكانت تناقش مشكلة ظهرت في الاقتصاديات الحديثة وهي استنزاف الموارد وحدود النمو والعلاقة بين التنمية والبيئة وارتبطت الاستدامة بالتنمية حتى انتشر مصطلح التنمية المستدامة، وأشهر تعاريف الاستدامة أنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (بوزيداوي، 2015، صفحة 175)

وعرفت أيضا: "تحسين نوعية الحياة، في حدود القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية الحية". وعليه يمكن القول إن الاستدامة تدمج بين ثلاث أبعاد، البعد الاقتصادي ويرمي إلى الاستمرارية والبقاء؛ البعد الاجتماعي ويشير إلى العدالة وضمان حقوق الأجيال القادمة؛ البعد البيئي ويشير إلى عقلنه وترشيد استغلال الموارد البيئية.

ثانيا: أهمية الاستدامة

تسعى الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى حياة أفضل لأفراد المجتمع ومنها:

* تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية النوعية للنمو اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا وبصورة عادلة ومقبولة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها من خلال الحلول المناسبة .

إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية كافة ووضع الحلول الملائمة لها (خلفة و عيساوي، 2021، صفحة 31) ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في أربع نقاط أساسية وهي كالتالي:

تركز التنمية المستدامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي العيش والعمل للسكان، لاسيما في المناطق الحضرية والريفية، كما تمثل المبادئ الثالثة المؤسسة للتنمية المستدامة وهي: التشاور، الحوار، المشاركة بالإضافة إلى التضامن، باعتبارها آليات تهدف إلى :

1- المشاركة في تحسين الإطار الحياتي للإنسان في جميع المستويات؛
2- التشاور بين مختلف الفاعلين من القطاعات المحلية العامة والخاصة؛
3- الحوار بين المستويات المجتمعية في عملية اتخاذ القرار؛
4- التضامن مع الفئات الاجتماعية ذات الحالات الخاصة؛

المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد الاستدامة

أولا مبادئ الاستدامة

مبادئ الاستدامة تمثل الأسس الأساسية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة والمجتمع والاقتصاد على المدى الطويل. هذه المبادئ تشمل:

- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية: يتعلق هذا بالحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والهواء والتربة والغابات والمحيطات، واستخدامها بطريقة تضمن استدامتها للأجيال القادمة.
- ✓ التنمية الاقتصادية المستدامة: تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذي يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية: تعني تحقيق التوازن بين مصالح الشركات والمجتمعات التي تعمل فيها، وتحمل المسؤولية تجاه العملاء والموظفين والبيئة والمجتمع.
- ✓ العدالة والمساواة: تضمن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأفراد دون تمييز.
- ✓ الابتكار والتكنولوجيا: يتعلق هذا بتطوير حلول جديدة وتقنيات مستدامة لتلبية التحديات البيئية والاقتصادية.
- ✓ التعليم والتوعية: تشجيع المجتمعات على فهم أهمية الاستدامة وتبني الممارسات المستدامة في حياتهم اليومية وأعمالهم.
- ✓ التعاون والشراكة: تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتبادل المعرفة والموارد للوصول إلى أهداف الاستدامة.

هذه الأبعاد تمثل جزءاً من الجهود المستمرة لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد، وتتطلب التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة.

ثانيا: ابعاد الاستدامة

تتمثل أبعاد الاستدامة في مجموعة من الجوانب التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد والبيئة وضمان استمرارية العمليات الاقتصادية، ومن أبرز أبعاد الاستدامة في الاقتصاد:

1- البعد الاقتصادي: يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل. يشمل ذلك تعزيز الاستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة العادلة والاقتصاد الأخضر.

2- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء النظيف والصرف الصحي للجميع. كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.

3- البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية. يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية.

4- البعد المؤسساتي: يهدف هذا البعد إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. يهدف أيضًا إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.

5- البعد الثقافي: يشمل هذا البعد التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد. يهدف أيضًا إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية.

تجمع هذه الأبعاد في سياق التنمية المستدامة لتشكل نهجًا شموليًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومن خلال التركيز على هذه الأبعاد والتعامل معها بشكل متكامل، يمكننا بناء مستقبل مستدام يضمن الازدهار للأجيال الحالية والقادمة.

من كل مما سبق، الملاحظ أن الاستدامة كبعد زمني وكفكرة اقترنت بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة. فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهرتي استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة.

المطلب الثالث: مفهوم التشغيل المستدام

أولا: تعريف التشغيل المستدام

تعني القدرة على الحفاظ على فرص العمل بشكل مستدام على المدى الطويل، مع توفير بيئة عمل صحية وآمنة ومشجعة للموظفين، وضمان توافر المهارات والموارد اللازمة للمحافظة على الإنتاجية والفاعلية في العمل. يتضمن مفهوم التشغيل المستدام أيضًا توفير فرص عمل ذات جودة، وتعزيز التنوع والمساواة في العمل، وتوفير فرص التطوير المهني والشخصي للموظفين.

باختصار، التشغيل المستدام يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية من خلال إدارة العمليات والأنشطة بطريقة مستدامة تحافظ على البيئة وتلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ثانيا: ابعاد تحقيق التشغيل المستدام

لتحقيق التشغيل المستدام يتطلب اعتماد استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل عدة جوانب، تهدف جميعها إلى ضمان استمرارية العمليات بطريقة تحافظ على البيئة وتلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. إليك بعض الأبعاد الرئيسية لتحقيق التشغيل المستدام:

1. التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستدامة:

يتضمن هذا الجانب وضع رؤية واضحة لتحقيق التشغيل المستدام، وتحديد الأهداف والأولويات التي تدعم الاستدامة على المدى البعيد، بالإضافة إلى تطوير خطط عمل مستدامة ومرنة.

2. تنمية الموارد البشرية :

تعتبر تطوير وتدريب الكوادر البشرية أمراً حيوياً لتحقيق التشغيل المستدام، حيث يمكنهم تنفيذ السياسات والإجراءات المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

3. الابتكار وتكنولوجيا البيئة:

تشجع هذه الجانب على استخدام التكنولوجيا والابتكارات البيئية لتحسين الكفاءة وتقليل الانبعاثات والنفايات، مما يسهم في تحقيق التشغيل المستدام.

4. إدارة النفايات والموارد:

يتعلق هذا الجانب بتحسين إدارة النفايات والموارد، من خلال تطبيق استراتيجيات لتقليل الهدر وزيادة إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة.

5. التواصل والشفافية:

يعتبر التواصل المفتوح والشفاف بين الشركات والمجتمعات المحلية والجهات الحكومية أمراً أساسياً لتحقيق التشغيل المستدام، حيث يمكن أن يساعد على بناء الثقة وتعزيز التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

6. المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يتضمن هذا الجانب تبني ممارسات الأعمال المسؤولة اجتماعياً وبيئياً، بما في ذلك دمج مبادئ الاستدامة في جميع جوانب العمل والتفاعل بشكل إيجابي مع المجتمعات المحلية.

تحقيق التشغيل المستدام يتطلب التفكير بشكل متكامل وشمولي للعمليات والقرارات الاقتصادية، ويتطلب التعاون بين جميع أطراف المجتمع لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

ثالثا: تحديات التشغيل المستدام

هناك العديد من التحديات التي قد تواجه جهود تحقيق التشغيل المستدام، وتشمل هذه التحديات:

1. التحديات البيئية :تتضمن تلك التحديات تلوث المياه والهواء، فقدان التنوع البيولوجي، تغير المناخ، استنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة الطبيعية بشكل عام.
2. التحديات الاقتصادية: تشمل هذه التحديات الضغوط المالية والتكاليف العالية المرتبطة بتنفيذ ممارسات وتقنيات جديدة لتحقيق التشغيل المستدام، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتوازن الربحية والاستدامة المالية.
3. التحديات الاجتماعية: من بين هذه التحديات قد تكون الفقر، وعدم المساواة، وضعف البنية التحتية، والتحديات الصحية والتعليمية، وتدهور جودة الحياة في بعض المجتمعات.
4. التحديات السياسية والقانونية: تشمل هذه التحديات التشريعات والسياسات الضعيفة أو المتناقضة، وغياب التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص، كذا غياب التوجهات الحكومية نحو التشغيل المستدام.

5. التحديات التكنولوجية: تتضمن هذه التحديات قيود التكنولوجيا المتاحة وتكلفتها، بالإضافة إلى الصعوبات في تطبيق التقنيات الجديدة وتكيف الصناعات التقليدية مع الممارسات البيئية المستدامة.
6. التحديات الثقافية والتغييرات في السلوكيات الاجتماعية: تتضمن هذه التحديات المقاومة للتغيير وتحسين الوعي البيئي وتشجيع السلوكيات المستدامة في المجتمع.

لتحقيق التشغيل المستدام، يجب معالجة هذه التحديات بشكل فعال من خلال تبني استراتيجيات شاملة وتشجيع التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني للعمل سوياً نحو تحقيق الأهداف المستدامة

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل دراسة معمقة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتشغيل، مع التركيز على سياسة التشغيل وأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى مفهوم التشغيل المستدام. تم تعريف التشغيل على أنه ليس مجرد مكافحة البطالة، بل يتعدى ذلك ليشمل ضمان استمرارية العمل، وتأمين الدخل المناسب، والاعتراف بالمؤهلات والمهارات المهنية للعاملين. يعتبر التشغيل جزءًا أساسيًا من ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص عمل ملائمة ومستدامة.

يلعب التشغيل، وخاصة التشغيل المستدام، دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال اعتماد سياسات تشغيل فعالة، يمكن تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر والبطالة.

الفصل الثانـي

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي ومستوياته

المطلب الأول: أنواع التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

المطلب الثالث: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تمهيد:

يُعتبر التنويع الاقتصادي قضيةً جدًا مهمة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، أو تلك الدول التي تعتمد على مادة أكثر سلعة كسلعة واحدة في عملية الإنتاج، مثل التصدير، وبالتالي يترتب عن ذلك آثار عديدة، بدءًا من حدوث انحرافات كبيرة في البنية الاقتصادية وحتى التأثيرات على القطاعات الأخرى عمومًا، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو مؤسساتية. على سبيل المثال، ينبغي للدول ذات الاقتصادات الأحادية مثل تلك التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، أن تعمل على إحداث تحولات جذرية كتغييرات في أنظمتها الاقتصادية، سواء على مستوى السياسات العامة أو في تحديث القطاعات الأخرى مثل القطاع الاجتماعي والثقافي والبنية التحتية.

ومن خلال تبني مسار متكامل مبني على أسس سليمة كأداة للتنمية، يُشجع على التنويع، حيث يكفل هذا التنويع تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيزه ودعمه، وبالتالي يضمن الاستقرار والاستدامة في المستقبل.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإلمام بالجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط لتمويل موازنة الدولة)، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج، ومن يربطه بالصادرات، وهناك من يربطه بالإيرادات المالية، ومن اهم التعاريف التي نسبت للتنويع الاقتصادي نجد:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل." (الجبوري، 2016، صفحة 10)

كما يعرف أيضا على انه " التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعة والزراعة وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع." (مرزوك و عباس مكي، 2014، صفحة 57)

كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)

"سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد؛ بمعنى اخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية" (زرموت، 2017، صفحة 1185)

ومن خلال ما سبق نستنتج ان التنويع الاقتصادي هو محاربة الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو ما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية (المحروقات) أو عدد قليل من القطاعات، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، والصناعة والخدمات...الخ) بغية تنويع المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وتنويع أسواق الصادرات، وكذا تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.

ثانيا: خصائص التنوع الاقتصادي

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج جملة من الخصائص للتنويع الاقتصادي نوجزها في العناصر التالية:

- التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية.
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.
- عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني.
- عملية تراكمية لزيادة تراكمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والانتاجية.
- عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتشغيل المستدام.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

أهمية التنويع الاقتصادي:

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من

أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص . (بلعما، 2018، صفحة 15)

تظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعيا.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

كما تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في كونه وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو حيث قامت معظمها بفحص واختبار العالقة بين التنوع، النمو والاستقرار .

–التقليل من المخاطر الاقتصادية والخروج منها وبناء نسيج اقتصادي متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية وغير قابلة للزوال أو مرتبطة بالأسواق الدولية.

– توسيع فرص الاستثمار بتبني مجموعة من السياسات لتشجيع فرص الاستثمار الداخلي والخارجي ما ينجر عنه وفرة الموارد المالية.

– رفع القيمة المضافة من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة وما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي .(سي محمد فايزة و سي محمد فتيحة، جوان 2023)

– إنعاش سوق الشغل بخلق فرص عمل لفائدة الشباب يتطلب إقامة نسيج اقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة. (باهي و رواينية، 2019)

المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي

أولا: مبررات التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين

الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي ."وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، بإعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة. وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعة وغيرها). وفيه هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة.

ثانيا: أهداف التنويع الاقفصادي

يهدف التنويع الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.
- تقليل المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.
- تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية.
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات.
- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة، حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى.
- يسهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج، وما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحليا.
- يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة.

- يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي و مستوياته

المطلب الأول: أنواع التنويع الاقتصادي

أولا: أنواع التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ثم لابد من اخضاع هذه الجهود لمعايير ومؤشرات معينة لقياس مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة.

يمكن التفريق بين نوعين من التنويع هما:

أولا: التنويع الأفقيhorizontal diversification

وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه، فهو يهدف إلى انتاج منتجات جديدة من خلال إمكانيات ومهارات مكتسبة سابقا في صناعات سابقة. (مجلخ و بشيشي، 2022)

قانيا: التنويع الرأسيvertical diversification

حيث يكون التصنيف للأعلى من خلال تصنيع منتجات وسيطة أو مواد أولية للاستعمال في الصناعة الحالية، وهناك تصنيف عمودي للأسفل يتم من خلاله تصنيع منتجات جديدة تكون المنتجات الحالية مواد أولية لها. (مجلخ و بشيشي، 2022)

وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

كما يوجد تصنيفات اخرى للتنويع

التنويع الجانبي: يهدف إلى انتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات المصنعة حاليا وهذا من أجل دخول منتجات جديدة.

التنويع الشامل: والغرض هنا مركب من خلال دخول أسواق جديدة إضافة إلى توسيع المنتجات الحالية.

التنويع الجغرافي: من خلال دخول مناطق جغرافية جديدة للتصدير والتكيف مع ظروف البيئة الإنتاجية الجديدة.

التنويع المركز: هو شكل من التنويع الذي تبحث فيه المؤسسة عن زيادة نطاق منتجاتها التي تقدمها لزبائنها العاديين، وفي مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مغايرين لمنتجاتها التقليدية.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

يوجد أنواع وأشكال مختلفة من التنويع. أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة .ثانيا، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق.

أولا: تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية .(باهي و رواينية، 2019)

ثانيا: تنويع الأسواق

ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على

ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا .إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع الاقتصادي خيارا تنمويا استراتيجيا له آليات لإرساء قاعدة اقتصادية عريضة دافعة للتنمية، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على وجود مجموعة من المحددات والشروط سنتطرق إليها في هذا المطلب.

آليات التنويع الاقتصادي.

تلعب هذه الآليات دور كبير في تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، ومن بين تلك الآليات ما يلي: (سعايدية، 2023، صفحة 109)

- إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي.
- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية.
- برامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثالث: محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي :المادية (كالاستثمار والنمو ورأس المال البشري)، خيارات السياسات المتبعة (التجارية أو الصناعية أو غيرها)، متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، معدل التضخم مثلا)، المتغيرات المؤسساتية(الحوكمة، النزاعات والبيئة الاستثمارية)، إمكانية الوصول إلى الأسواق (إزالة

الحواجز الجمركية، تطوير السوق المالية)، إلا أن العديد من الدراسات ركزت على تحديد المحددات الأساسية والمهمة فقط للتنويع الاقتصادي، ومن بين تلك الدراسات الدراسة الحاملة لعنوان التنويع الاقتصادي في إفريقيا« " Africa in diversification Economic»، والتي تمت من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2011 ، إذ أشارت إلى أنه من بين أهم المحددات التي تتحكم في التنويع الاقتصادي مايلي :(بايزيد، 2020/2019)

- **الحوكمـة:** تعتبر الحوكمة شرط أساسي لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تعزز تطوير القطاعات الاقتصادية، وخلق مناخ يسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني. كما تساهم الحوكمة على المستوى الدولي في تحسين مناخ الأعمال من خلال تشكيل برامج تنفيذية تقود الحكومة نحو المزيد من التنويع عبر العديد من الطرق كوضع استراتيجيات وأطر قانونية اتجاه التعاملات مع باقي الدول تعمل على دعم النشاط الاقتصادي في إطار يحافظ على استنزاف الموارد الطبيعية ويعود بالنفع على مختلف مجالات التنمية بالبلد.
- **القطاع الخاص:** إن زيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني له علاقة مباشرة بمتطلبات تنويع القاعدة الإنتاجية، وهذا مرتبط بكفاءة القطاع الخاص وقدرته على إدارة الوحدات الإنتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق وآلياته، ومن المتفق عليه أن زيادة إسهامات القطاع الخاص وتطور مؤسساته يؤدي إلى سني بيئة اقتصاد السوق وتوسيع نطاق ايراداته الاقتصادية من حيث التملك والعمل والتجارة والمنافسة، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من شأنها التسريع في تنويع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.
- **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية أحد العوامل الأساسية المهمة في عملية الإنتاج، ومن ثم تشكل هذه الموارد متطلبا أساسيا للدول التي تسعى جاهدة لتحقيق تنويع طابعها الاقتصادي، في حين أن افتقار الدول لهذه الموارد جعلها تخضع دائما للتبعية الخارجية في الحصول على الموارد الطبيعية التي تدخل في عملية التصنيع أو بالنسبة للسلع الأساسية الموجهة للغذاء نتيجة الافتقار للموارد الطبيعية اللازمة لممارسة النشاط الفلاحي كنقص الأراضي الصالحة للزراعة أو نقص المياه، وعليه فباعتبار الموارد الطبيعية متطلبا ضروري لعملية التنويع الاقتصادي فيمكن الإشارة إلى أنه تنقسم هذه الموارد إلى موارد قابلة للنفاذ وموارد متجددة، الأمر الذي يستدعي إدارة هذه الموارد والمحافظة عليها وتثمينها خصوصا في إطار الاهتمام بالتنمية المستدامة.
- **الموارد البشـرية:** من منطلق أن العمل عنصر أساسي في عملية الإنتاج وأن الإنسان هو المحور الأساسي في تفعيل عملية التنمية، يبقى يشكل المورد البشري بكفاءته ومهاراته ومعرفته حجر الزاوية في عملية التنويع الاقتصادي، لذلك يعتبر الاستثمار في العامل البشري وتنميته قدراته أمرا مهما يساهم في خلق أو زيادة الثروة للبلد.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يتم الاعتماد في قياس عملية التنويع الاقتصادي ببلد ما أو إقليم ما من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية وهيكلتها، أو من خلال المؤشرات الإحصائية المعتمدة في قياس درجة هذا التنوع

أولا: المؤشرات الكلية للتنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها :

- ✓ **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** والذي يعد من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فعندما تكوف النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام متقاربة وعدم وجود تباين كبير دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح فعندما تكوف النسبة المئوية لمساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه (اقتصاد أحادي)، وللتدقيق أكثر في هذا المؤشر وجب الأخذ بعين الاعتبار قياس الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل قطاع انتاجي ومدى مساهمته في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي. (دعمي، 2022، صفحة 19)
- ✓ **ارتباط عدم الاستقرار في حصيلة الناتج الداخلي الخام بعدم استقرار أسعار النفط:** فكلما كانت حصيلة الناتج الداخلي الخام مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من درجة هذا الارتباط. (دعمي، 2022، صفحة 19)

- ✓ **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة،** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .(ضيف أ.، 2015، صفحة 145)

- ✓ **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات،** والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته. (ضيف أ.، 2015)

- ✓ **تطور التوزيع القطاعي لمستوى التشغيل:** فعندما تكوف النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة وعدم وجود تباين كبير ومرتفعة مع مرور الزمن دث ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح.
- ✓ **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع،** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

- ✓ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ا زيادةً ضمن إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .
- ✓ -**مقاييس الإنتاجية**، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ثانيا: المؤشرات الإحصائية لقياس درجة التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.يعتمد مفهوم التنوع في تحليل التنوع الاقتصادي ، يوجد العديد من المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ومن أهمها:

1- **مؤشر هرفندال-هيرشمان (Hirshman-Herfindahl)** (ممدوح، 2014، صفحة 10)

يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغير ات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث N عدد النشاطات، (xi) قيمة المتغير في النشاط (i)، (X) القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هرفندال-هيرشمان بين $(0 \leq H \leq 1)$ فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات مع نسبها مثالاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات ،وان كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية

النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها .

2- مؤشر تنوع الصادرات مؤشر الأونكتاد (UNCTAD): (بلعما، 2018، صفحة 24)

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 1و 0 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

3- **مقياس فلاديميركوسوف:** (بلعما، 2018، صفحة 25)

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_i * \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} {a_i}^2} * \sqrt{\sum_{i=1}^{n} {\beta_i}^2}}$$

حيث :

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos :مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos= 0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثالث: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

وهي الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة التحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات مايلي: (بن الشيخ، 2017، صفحة 6)

1- **إعادة الاعتبار لـ" الدولة التنموية** :"الدولة تنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج الإجمالي، وإ نما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية في توجيه مختلف عمليات التنمية .

2- **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في العملية التنموية، يعد من أهم مؤشرات نجاح عملية التنويع الاقتصادي. فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص.

3- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنويع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المنشآت ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، لاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية. (سي محمد فايزة و سي محمد فتيحة، جوان 2023، صفحة 125)

5- **العمل على استدامة التمويل:** حيث يتطلب التخطي الاقتصادي قدرا ضخما من الموارد المالية مع الوقت مما يتطلب توفير مصادر ثابتة للتمويل مع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل الإسلامي.

خلاصة الفصل

تستخلص الدراسة بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، وإشكالية الموارد وتوظيفهما، ذلك انهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لتأثير التنوع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام نموذج ARDL

المبحث الأول: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: آليات وبرامج السياسة العمومية للتشغيل في الجزائر

المطلب الثاني: تطور التشغيل في مختلف القطاعات الانتاجية

المطلب الثالث: تحديات وآفاق سياسات التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: أهم المخططات التنموية في الجزائر

المطلب الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثالث: قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام منهجية ARDL

المطلب الاول: صياغة نموذج الدراسة

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية

المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج

المطلب الرابع: اختبار معلمات النموذج في الاجلين القصير والطويل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لتأثير التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المبحث الأول: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

يعتبر التشغيل محور العملية الاقتصادية والذي يلعب دور مهم في التنمية من خلال القوى العاملة المنتجة والذي أصبح من أولويات السياسة العامة للدولة، لذا حظيت قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية ومساهمة البرامج في رفع معدل التشغيل.

المطلب الأول: آليات وبرامج السياسة العمومية للتشغيل في الجزائر

أولا: آليات وبرامج السياسة العمومية للتشغيل في الجزائر :(حفوظة و غرادين، 2017، صفحة 113)

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987 ، خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19-30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة للثانية، حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة .إن أجهزة التشغيل المرتبطة بوزارة العمل متعددة سنحاول في هذا المحور التطرق أليهما حتى يتسنى لنا الوقوف على مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر. فبالنسبة لآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياسة التشغيل فقد كانت متعددة سواء كان عن طريق التشغيل المباشر أو الغير مباشر لطالبي مناصب الشغل ومن بين هذه البرامج والآليات:

1) **برنامج تشغيل الشباب:** و يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، و ينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية، المكلفة و قطاعات الفلاحة، و يخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، و تقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، و تحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين و مستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ :إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة و غير المؤهلة و التي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى .تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق مختلف نشاطات المتدخلين ومتابعتهم.

جهاز الإدماج المهني للشباب: انطلق هذا الجهاز الخاص بإدماج الشباب مهنيا عند مطلع التسعينات وهو يركز على توظيف الشباب مؤقتا، ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، و تتولى الجماعات المحلية عملية توظيف الشباب، أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل الشباب، الذي حل محل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سنة 1996.

2) **عقود ما قبل التشغيل:** انطلق هذا البرنامج في شهر جويلية 1998 وهو موجه للشباب ذوي الشهادات العاطلين عن العمل (الجامعيين و التقنيين) والذين تتراوح أعمارهم ما بين(19 و 35 سنة)، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفيدي من فئة البطالين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت، و تستغرق مدة التوظيف سنة، و تموله وكالة التنمية الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، و يمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة و لمدة ستة أشهر، و بعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل، يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف.

3) **إسهامات الوكالات الوطنية في تدعيم التشغيل في الجزائر** : نظرا للآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن هذه الظاهرة في المجتمع بصفة عامة، وفي أوساط الشباب بصفة خاصة. فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات، واعتماد عدة برامج خاصة بهذه الفئة بهدف التخفيف من شدة الصدمات التي يمكن أن تتركها في نفوس العاطلين عن العمل من الشباب، وانعكاس ذلك على تعاملهم مع باقي أفراد المجتمع، وذلك بالرغم من الصعوبات الاقتصادية المالية والهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينات تاريخ بداية التحول نحو الاقتصاد الليبرالي وما نتج عن ذلك من انعكاسات اجتماعية على المجتمع ككل، والشباب بصفة أخص. فقد قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال، وبصفة موجزة، الآليات التالية :

1.3 الوكالة الوطنية لتطوير االستثمارANDI: مهمتها الأساسية تطوير و متابعة الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الادارية انطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة .

1.3 **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ** :أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشباب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها من مساعدة مجانية (استقبال –إعلام –مرافقة –تكوين)، امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال) الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية) .

3.3 تأمين القروض FGAR : أنشئ بمقتضى القرار التنفيذي رقم: 373– 02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة، و المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسات المالية.

4.3 **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC** : الذي يدعم البطالين ما بين 35 و 50 سنة، بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دينار.

5.3 **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENGEM** : أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، و الذي احتوى على الكثير من المبادئ و الإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم ولتوضيح القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة.

6.3 **التوظيف المأجور**: هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهود بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، " عن طريق مناصب مؤقتة تشغل أساسا على مستوى البلديات، و تمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل بناء على اقتراحات البلديات، و قد أنشئ هذا الجهاز سنة1990 كإجراءات بديلة لامتصاص البطالة.

7.3 **أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:** يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خالل هذا الجهاز 175.131 منصب.

8.3 **صندوق الزكاة الجزائري:** هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، و يخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و 300000 دج تسدد خلال 4 سنوات، ولقد أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات والتي تم من خلالها توظيف شخصين على الأقل لكل مشروع و تم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009.

ثانيا: تقييم السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر

لقد شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة تقدما واستقرارا ملحوظا في معدلات التشغيل، فبعدما كانت تفوق 30% سنة 2000 ارتفعت لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 2013 بنسبة 38,95%، ثم انخفضت لتبلغ 33,89% سنة 2020 حسب آخر إحصائية نشرها البنك الدولي (ماي2022)، هذا الارتفاع راجع إلى سياسات التشغيل المتبعة من قبل الدولة والمدرجة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي منذ 2001 والى غاية 2014 والتي وضعت ضمن أولوياتها تحقيق معدل نمو مرتفع والوصول إلى معدلات تشغيل مرتفعة.

الجدول 01 – معدل التشغيل في الجزائر 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التشغيل	30,789	31,677	32,087	32,827	35,219	36,01	37,051	36,179
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التشغيل	36,975	37,221	37,556	37,686	37,393	38,958	36,58	37,033
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
نسبة التشغيل	37,6	36,805	36,706	36,642	33,893	34,39	36,593	

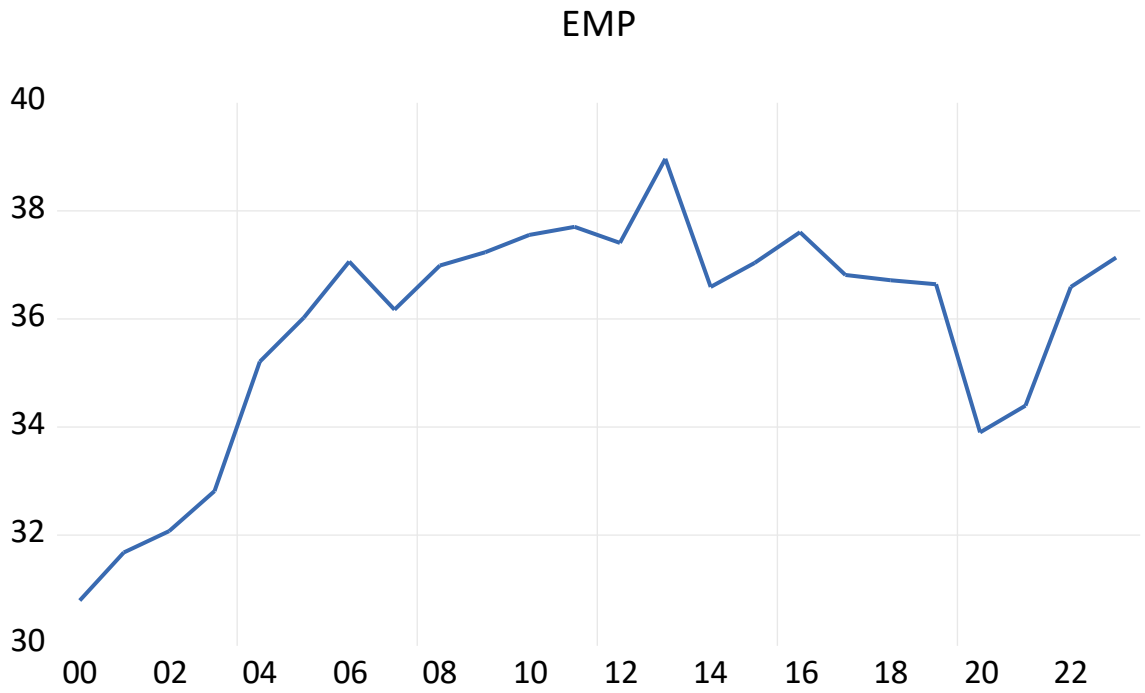

الشكل 01: معدل التشغيل في الجزائر

من خلال الجدول والشكل أعلاه ولتحديد ما إذا كان هناك استدامة في التشغيل في الجزائر بناءً على الرسم البياني الذي يظهر بيانات التشغيل (EMP) من عام 2000 إلى عام 2022، يمكننا تحليل الاتجاهات والتقلبات في البيانات.

1. **نمو ملحوظ في بداية الفترة:**

- من عام 2000 إلى 2008، نلاحظ زيادة مستمرة في معدلات التشغيل، حيث ارتفعت من حوالي 30 إلى أكثر من 36.

2. **فترة استقرار نسبي مع تقلبات طفيفة:**

- من عام 2008 إلى 2014، يبدو أن معدلات التشغيل استقرت نسبيًا بين 36 و38، مع وجود بعض التقلبات الطفيفة، يمكن ارجاعها الى التغيرات التي حدثت نتيجة انهيار سعر البترول.

3. **انخفاض حاد في منتصف الفترة:**

- لعام 2015، يمكن ملاحظة انخفاض حاد في معدلات التشغيل، الذي قد يكون نتيجة لتحديات اقتصادية يمكن ارجاعه أيضا الى تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014.
- لعام 2020، يمكن ملاحظة انخفاض حاد في معدلات التشغيل، الذي قد يكون نتيجة لتحديات اقتصادية واجتماعية نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا.

4. **عودة تدريجية للاستقرار:**

- بعد الانخفاض الحاد في عام 2015 وعام 2020، بدأت معدلات التشغيل بالارتفاع مرة أخرى لتصل إلى مستويات قريبة من الفترات السابقة بحلول عام 2022، مع بعض التقلبات الطفيفة.

استنتاج حول استدامة التشغيل في الجزائر:

- **استدامة معتدلة مع تحديات** :الرسم البياني يظهر فترات من النمو والاستقرار، ولكن التقلبات الواضحة، خاصة الانخفاض الحاد في عام 2015 و2020، تشير إلى وجود تحديات تعترض طريق تحقيق استدامة كاملة في التشغيل.

وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود استدامة للتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022

المطلب الثاني: تطور التشغيل في مختلف القطاعات الانتاجية

طبيعة مناصب الشغل: من الملاحظ أن القسم الأكبر من اليد العاملة المستحدثة يتركز في قطاعي التجارة والخدمات وبنسبة أقل قطاعات الصناعة والزراعة ثم البناء والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول 02– تطور التشغيل حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة	14,12	21,06		21,13	20,74	17,16	18,15
الصناعة	13,37	13,82		12,03	13,6	13,16	14,25
بناء و أشغال عمومية	9,99	10,44		11,97	12,41	15,07	14,18
تجارة، خدمات وإدارة	62,16	54,68		54,87	53,25	54,61	53,42
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	13,62	13,69	13,11	11,67	10,77	9	10,6
الصناعة	11,96	12,48	12,61	13,73	14,24	13,1	13
بناء و أشغال عمومية	17,73	17,22	18,14	19,37	16,62	16,4	16,6
تجارة، خدمات وإدارة	56,69	56,61	56,14	55,23	58,37	61,6	59,8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الفلاحة	8,8	8,7	8,7	8,6	9,7	9,60	
الصناعة	12,6	13	13	13,9	13,1	12.85	

بناء و أشغال عمومية	17,8	16,8	16,6	16,8	16,1	16,76
تجارة، خدمات وإدارة	60,8	61,6	61,7	60,7	61,1	60,79

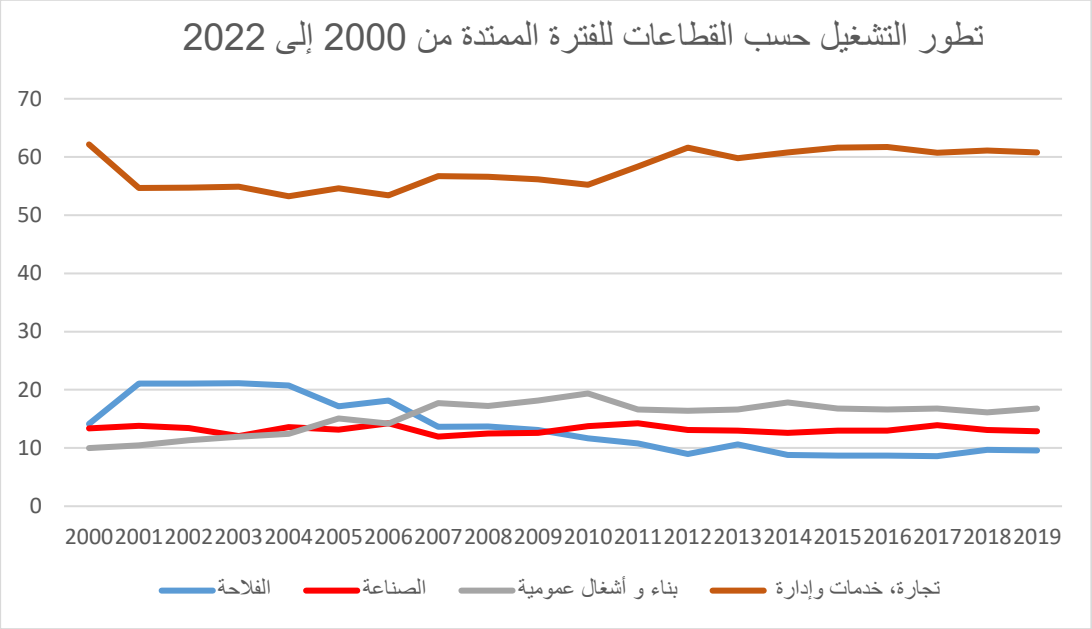

الشكل 02: نسبة التشغيل في القطاعات الإنتاجية

من الواضح أن قطاعي التجارة والخدمات هما الأكثر استقطابا لليد العاملة ضمن سياسات التشغيل المتبعة منذ 2001 حيث تجاوزت نسبة مساهمتهما 53% من مجموع مناصب الشغل الكلية في جميع سنوات الدراسة ، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاعات البناء والأشغال العمومية، بحكم انجاز مشاريع كبيرة في الآونة الأخيرة (سواء في مجال البنى التحتية أو مجال البناء) والمؤسف أن قطاعي الزراعة والصناعة شهدا تراجعا في درجة استقطاب اليد العاملة خلال هذه الفترة وهو ما يدل على تناقص نموهما، وهذا الوضع لا يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتي تقوم أساسا على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني ألا وهما الزراعة والصناعة، خاصة في ظل تراجع موارد الدولة جراء انخفاض أسعار المحروقات، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق سياسات التشغيل في الجزائر

أولا: تحديات سياسات التشغيل في الجزائر

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية: (زواويد، بونقاب، و طواهير، 2018، صفحة 57)

– عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.

–عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

–وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

–عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

–انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

–ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.

–ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

–عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

ثانيا آفاق سياسة التشغيل المستدام في الجزائر:

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي، وتردي الوضع الأمني، وتفاقم ظاهرة البطالة وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها .ومن خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال تنمية التشغيل، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد بلوغ معدلات مرتفعة للتشغيل كما يلي: (حفوظة و غرادين، 2017، صفحة 120)

- الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على المحافظة على نمو الناتج المحلي بـ5% فما فوق.
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- التوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق لمناصب الشغل.
- الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.
- تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم العلمي الأكاديمي.
- إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات الصغيرة والحرفية المؤدية بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة .
- اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل في وضع بنك المعلومات بالمشاريع والاستثمارات داخل الولاية .
- تحفيز وتشجيع النساء على الاستثمار في المجالات التي لهن الكفاءة فيها .

- تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تبني العديد من المخططات التنموية، وذلك لتقليل الاعتماد على المحروقات كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، وهو ما يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني. وكان إعداد وتنفيذ هذه المخططات وفق نظرة القيادة السياسية المتبنية له، بالإضافة الى العوامل الأخرى كالانتقال من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي، أو التأثر بالأزمات الاقتصادية والتي من أبرزها انهيار أسعار النفط، والتي سعت الجزائر على تقليل الاعتماد عليه وحماية اقتصادها من الانهيارات المفاجئة في أسعاره وذلك عن طريق تبني عدت مخططات تنموية أبرزها المقترنة بارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، والتي خصص لتحقيق أهدافها ميزانيات ضخمة. (عليلي و عزازي، 2020، صفحة 340)

المطلب الأول: أهم المخططات التنموية في الجزائر

وتتمثل أبرز هذه المخططات في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصاد للفترة 2001-2004، الذي خُصص له 525 مليار دينار أي ما قارب 7 مليار دولار، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة واستحداث مناصب العمل وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك عن طريق تطوير الهياكل والبني التحتية، ودعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية.

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصاد للفترة 2005 -2009، الذي خُصص له 4200 مليار دينار أي ما قارب 200 مليار دولار، وكان هذا في ظل ارتفاع أسعار النفط، وبهدف توسيع قاعدة البني التحتية والمنشآت القاعدية وذلك لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية.

- البرنامج التنموي الخماسي للفترة 2010 -2014، الذي خُصص له 286 مليار دولار، بهدف تنويع الاقتصاد والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة عن طريق إنعاش القطاع الصناعي والفلاحي ودعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية.

- والبرنامج الخماسي الجديد للفترة 2018 -2019، الذي خُصص له 5600 مليار دينار أي ما يقارب 200 مليار دولار، بهدف تطوير اقتصاد تنافس متنوع ومنتج يشمل جميع القطاعات خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط أواخر 2014.

ورغم هذه البرامج التنموية والمسطرة بميزانيات ضخمة، إلا أن النتائج المحققة تبقى غير كافية، خاصة مع وجود فائض مالي من صادرات المحروقات. فقد كان من الإمكان تحقيق مستويات أعلى من التنمية، لكن ظهر عكس ذلك من خلال تأثر الاقتصاد الجزائري بالانخفاض المفاجئ لسعر النفط أواخر سنة 2014، وعدم تمكنه من إيجاد موارد بديلة خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة القطاعات المساهمة في تكون الناتج المحلي الإجمالي والذي نعتبره مؤشر للنمو الاقتصادي والمتمثلة في كل من القطاع الزارعي، الصناعي والخدماتي، تمكننا من معرفة إمكانات التي تسمح للجزائر من التقليل من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد متين ومقاوم للأزمات الخارجية، والجدول الموالي يبين تأثير كل واحد من هذه القطاعات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول 03 - مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المجلي الإجمالي في الجزائر

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة المضافة للقطاع الصناعي IND	44,23905	53,33097	49,19828	48,30066	49,98314	51,49832	56,55389	58,12856
القيمة المضافة للقطاع الزراعي AGR	11,10698	8,395048	9,74942	9,224982	9,810558	9,440477	7,691315	7,543078
القيمة المضافة لقطاع الخدمات SER	38,9785	33,11055	35,76805	36,05246	34,44331	33,58393	30,96016	30,95908
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة للقطاع الصناعي IND	56,68648	57,83544	46,94818	49,96743	49,14015	47,36117	43,9041	41,9403
القيمة المضافة للقطاع الزراعي AGR	7,570626	6,586676	9,343365	8,466444	8,11059	8,770686	9,851117	10,2864
القيمة المضافة لقطاع الخدمات SER	33,22285	33,38518	40,75835	39,24604	40,46683	40,50448	42,20425	43,88924
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة للقطاع الصناعي IND	35,3827	34,24889	36,33045	38,8055	36,84452	32,51952	38,94281	45,90015
القيمة المضافة للقطاع الزراعي AGR	11,57871	12,22009	11,75609	11,87437	12,33695	13,78424	12,17566	11,58519
القيمة المضافة لقطاع الخدمات SER	48,51917	49,29318	47,63571	45,28747	46,40004	49,49099	44,59833	38,56577

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي على الخط.

الشكل 03 - مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

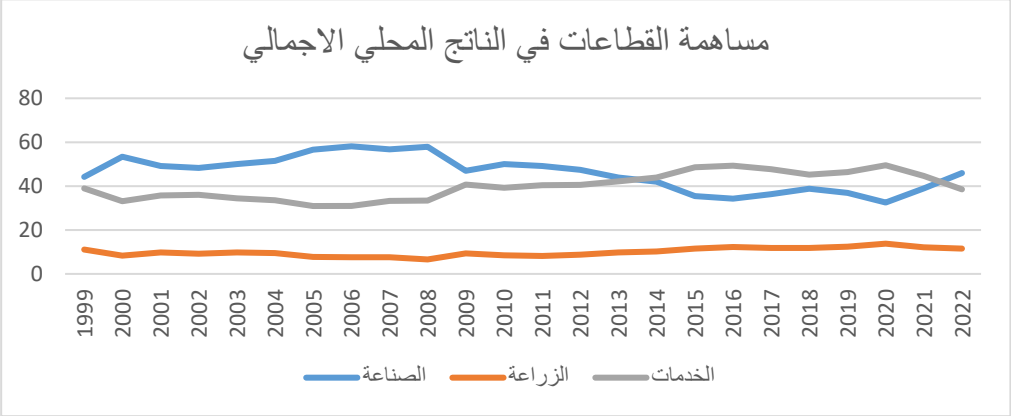

يوضح لنا الجدول والشكل أعلاه، أن الناتج المحلي الإجمالي يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع الصناعة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 58,12% سنة 2006، و 49,96% سنة 2010 و هي أعلى نسبة، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات حيث أن أدنى مساهمة بلغت 30,95% و كان ذلك سنة 2006، أما أعلى نسبة فقدرت ب 49,49% و كانت سنة 2020، وتبين هذه النسب أهمية هذا القطاع كدافع للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن رغم هذه النسب المعتبرة هي غير كافية، ورجع هذا الضعف إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه خاصة خلال فترة رواج النفط، وغياب الخطط الإستراتيجة لتنمية هذا القطاع من طرف صناع القرار، بالإضافة إلى عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني. ولنجد في الأخير القطاع الزارعي بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة لم تتجاوز 13.78% خلال الفترة رغم الإمكانيات التي تملكها الجزائر، حيث تقدر المساحة المزروعة ب 17,39% من الحجم الإجمالي القطاع للأراضي الصالحة للزراعة و المقدرة ب 414320 كلم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية"، 2014)،وترجع ضعف مساهمة هذا القطاع إلى اعتماد الجزائر فيه على الطرق التقليدية، وغياب الخط التنموية وضعف الاستثمارات.

المطلب الثالث: قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

أولا: تحليل تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)

تسعى الجزائر للبحث عن مصادر جديدة بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني والسعي نحو التنمية المستدامة في البلاد، ومن أجل ذلك لابد من البحث في تركيبة مؤشر التنويع الاقتصادي، من خلال قياس مؤشر التنويع بدلالة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية.

الجدول 04- تطور مؤشر هرفندال-هرشمان 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل H.H	0,132432	0,091507	0,076636	0,088821	0,105688	0,170258	0,2024	0,084044
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل	0,093686	0,051353	0,063639	0,064374	0,051984	0,039562	0,038366	0,034214
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل	0,035196	0,033163	0,030747	0,027851	0,03067	0,027116	0,033253	

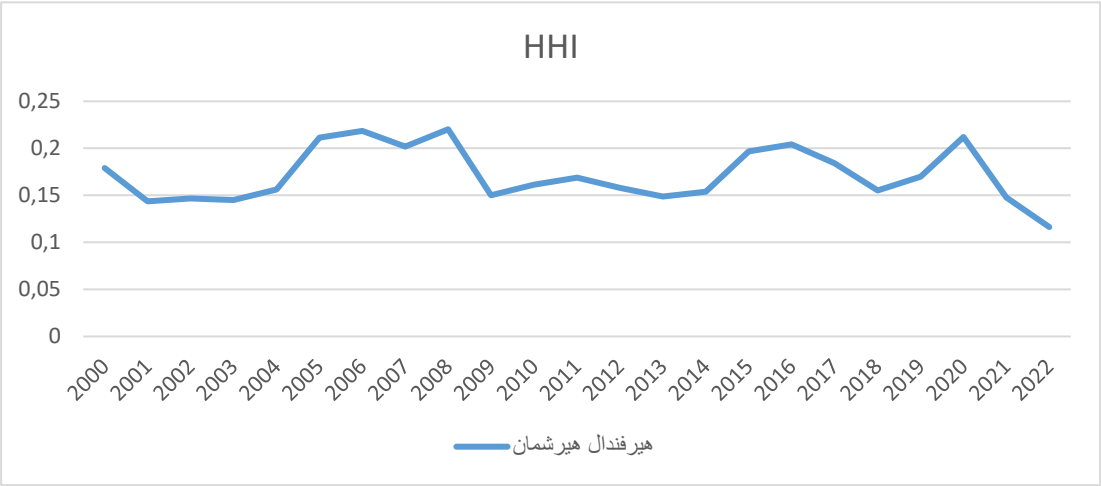

الشكل 04: تطور مؤشر هرفندال–هرشمان 2000–2022

يعكس مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) درجة تركيز السوق أو تنوع الأنشطة الاقتصادية. يتراوح المؤشر بين 0 و1، حيث تشير القيم القريبة من 0 إلى سوق أكثر تنوعًا وقيم القريبة من 1 إلى سوق أكثر تركيزًا.

فيما يلي تحليل تطور مؤشر HHI من خلال الشكل البياني أعلاه:

يظهر المؤشر استقرارًا نسبيا حول 0.15 من الفترة (2000 إلى 2004)، مما يشير إلى توازن معتدل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يليه ارتفاع في المؤشر خلال الفترة 2004 إلى 2009 ليصل إلى حوالي 0.22 في 2009 يعكس هذا زيادة في تركيز السوق، بعدها انخفاض وتقلب خلال الفترة (2010 إلى 2015) شهد المؤشر تراجعًا تدريجيًا مع بعض التقلبات، مما يشير إلى تحسن في التنوع الاقتصادي وتوزيع أكثر توازنًا بين القطاعات الانتاجية. يليه ارتفاع تدريجي خلال الفترة (2015 إلى 2020) حيث ارتفع المؤشر مرة أخرى بشكل طفيف، مما قد يشير إلى إعادة تركيز النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات. وأخيرا انخفاض حاد خلال الفترة (2020 2022) شهد المؤشر انخفاضًا كبيرًا إلى أقل من 0.1 في 2022، مما يعكس تنوعًا أكبر في الأنشطة الاقتصادية وزيادة في مساهمة قطاعات متعددة مثل الزراعة والخدمات.

التفسير العام للنتائج:

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الجزائري شهد فترات من التركيز الاقتصادي المتزايد متبوعة بفترات من التنوع. قد تكون السياسات الحكومية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري قد بدأت تؤتي ثمارها، خاصة في السنوات الأخيرة. يمكن أن تكون هذه التقلبات ناتجة عن تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة النفط في عام 2014 وتداعيات جائحة كورونا في عام 2020، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط.

يعكس تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) في الجزائر التغيرات في تنوع الأنشطة الاقتصادية. حيث يشير الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة إلى زيادة التنوع الاقتصادي، وهو مؤشر إيجابي على نجاح السياسات الرامية إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد. من المهم استمرار هذه الجهود لضمان اقتصاد متوازن ومستدام، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

المبحث الثالث: قياس أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) باستخدام منهجية ARDL

المطلب الأول: صياغة نموذج الدراسة

أولا: تعريف نموذج الدراسة

تعد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من بين طرق المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديثة، تستخدم بغرض البحث عن العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، كما تقوم هذه الطريقة بإبراز تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (بوعلاق و شهرزاد، 2023، صفحة 82) يتم اجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كانت علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وطبيعة علاقة التوازن في الأجلين ويتضمن ذلك على أن العلاقة بينهما تكون تكاملية، إذ يعتبر المتغيران متكاملان، أي بعبارة أخرى يتجهان عبر الزمن بطريقة عشوائية تصاعدي، كما يشترط وجود تكامل مشترك توفر متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات. يتم اجراء الاختبار باستخدام ARDL بالاعتماد على " اختبار الحدود bounnd test"، الذي قام Pesaran et Shin سنة 2001 بتطويره، وقد قام بمزج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p) ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed lag Model. في هذه الطريقة تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية، وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. وتتميز منهجية ARDL عن الطرق الأخرى المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بخصائص شتى منها إمكانية تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة I(0) أو من الرتبة I(1)، أو مزيج بينهما، أي تستخدم عندما تكون درجة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات، تكون نتائجها جيدة حتى في حالة العينات صغيرة الحجم، وهذا خلاف معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية، التي تستوجب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكو ن النتائج أكثر كفاءة. كما أن تطبيقه يساعد على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت ذاته، وفي معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

كما يتم تطبيق منهجية ARDL وفقا لثلاث مراحل يمكن ذكرها على النحو الآتي :

-**اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:** تبعا لطريقة ARDL، فإن السلاسل الزمنية للمتغير الداخلي تكون بمثابة دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات الخارجية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، ثم يتم اختبار التكامل المشترك في إطار UECM، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \delta_i \Delta x_{t-1} + \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_2 x_{t-1} + \mu_t \ldots . (1)$$

المدى القصير المدى الطويل

بحيث: β_i, δ_i: معاملات المدى القصير ، φ_2, φ_1: معاملات المدى الطويل ، Δ الفروق الاولى

μ_t حد الخطأ العشوائي الذي له متوسط حسابي معدوم و تباينا ثابتا و ليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها

تعتمد منهجية ARDL على اختبار خاص من أجل تحديد التكامل المشترك باختبار الحدود bounnds test، يعتمد على الفرضيات الآتية:

$\varphi_1 = \varphi_2 = \cdots = \varphi_k = 0$ عدم وجود تكامل مشترك

$\varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \cdots \neq \varphi_k \neq 0$ وجود تكامل مشترك

يتم الاستعانة باختبار الحدود الذي يعتمد على اختبار F من أجل التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث تحتوي القيم الجدولية لاختبار فيشر على حد أدنى، والذي يفترض أن درجة تكامل المتغيرات هي عند I(0)، بينما يفترض الحد الأعلى أن درجة التكامل تكون عند I(1). بحيث يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المحسوبة F أكبر من الحد الأعلى F الجدولية. في حين ما إذا كانت القيمة المحسوبة F أقل من الحد الأدنى للقيمة الجدولية F تقبل فرضية العدم، بينما لا يمكن الحسم في النتيجة التي تكون فيها F المحسوبة واقعة بين الحدين .

تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل: في حالة التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم المرور لتقدير العلاقة طويلة الأجل في شكل الصيغة الرياضية الموالية:

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} y_i X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots \ldots . (2)$$

حيث: y, ϑ : معاملات المتغيرات، p, q : فترات التأخير الخاصة بالمتغيرات،

μ: حد الخطأ العشوائي.

قبل القيام بتقدير نموذج ARDL باستخدام طريقة OLS يتم تحديد فترة البطاء في النموذج وفقا لمعيار Akaike أو معيار Schwarz، بغية التخلص من الارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير: يتم فيها استنتاج مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير من خلال بناء نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) تبعا للمعادلة الموالية:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} y_i \Delta X_{t-1} + \Psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (3)$$

Ψ حد تصحيح الخطأ الذي يقس سوعة التكيف التي يتم تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل

ثانيا: تقديم متغيرات الدراسة

من أجل البحث وتحديد طبيعة علاقة التشغيل المستدام و التنويع الاقتصادي، وبهدف الاجابة على الاشكالية، وقع الاختيار على دولة الجزائر، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية امتدت من 2000-2022، علما أنه تم جمع البيانات من الموقع الرسمي للبنك الدولي https://www.albankaldwali.org-، و الديوان الوطني للإحصائيات: - https://www.ons.dz بحيث تتمثل المتغيرات المستعملة في الدراسة فيما يلي:

1- المتغيرات المستقلة

- ✓ مؤشر هيرفندال هيرشمان للتنويع الاقتصادي ويرمز له بالرمز HHI.

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

- ✓ نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي TGDP تم استخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- المتغير التابع

التشغيل المستدام EMP يمثل النسبة المئوية لمعدل التشغيل.

- β_0 , β_1 : تمثل مرونات متغيرات النموذج محل الدراسة

- εt: حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين والتباين المشترك لها لا يعتمد على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاها صاعدا أو هابطا خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير مستقر، وقد تنتج السلاسل الزمنية غير المستقرة انحدارا زائفا، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج، ويتم تحويل السلسلة غير المستقرة إلى سلسلة مستقرة عن طريق اخذ الفرق الأول لها، والفرق الثاني إلى أن يتم الوصول إلى سلسلة مستقرة. كما يتوجب تحديد عدد حدود الإبطاء في الانحدار، ويتم إدراج فترات إبطاء كافية لإزالة أي ارتباط متسلسل في البواقي. واختيار فترة إبطاء طويلة تصبح التقديرات غير دقيقة. كما أن تضمين معلمات كثيرة سيستهلك الكثير من درجات الحرية إذا لم يكن حجم العينة كبيرا. (بن يوسف، 2023، صفحة 11)

وفي هذه الدراسة نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع " ADF "، والذي يتم الحكم من خلاله على استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة. حيث نجد أن النموذج الأول يمثل السلسلة التي تحتوي الحد الثابت وبدون اتجاه عام والنموذج الثاني هو السلسلة التي تتضمن الحد الثابت والاتجاه العام معا، إما النموذج الثالث فهو بدون اتجاه عام وبدون حد ثابت.

إذا بينت لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة، نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى.

1- تحديد درجات الابطاء لاختبار ديكي –فولر الموسع :

قبل إجراء اختبار جذر الوحدة لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى لاختبار ديكي فولر باستخدام اقل قيمة لمعياري AIC و SC حيث قمنا بحساب قيم هذين معيارين لكل نموذج في اختبار ديكي فولر واختيار اقل قيمة. وتم تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجداول التالية :

الجدول05- تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير EMP

EMP						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	36.50274	NA	0.001682	-3.550274	-3.500487	-3.540555
1	43.28670	12.21113*	0.000944*	-4.128670*	-4.029097*	-4.109232*
2	43.28678	0.000130	0.001044	-4.028678	-3.879318	-3.999521
3	43.39309	0.170111	0.001146	-3.939309	-3.740163	-3.900434

الجدول 06- تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير TGDP

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

0	-38.63168	NA	0.016066	4.382282	4.53140	4.407520
1	-18.79933	31.31425*	0.005235*	3.242034	3.838522*	3.342984
2	-12.52055	7.931082	0.007627	3.528479	4.572	3.705141
3	1.400173	13.18805	0.005795	3.01050	4.501728	3.262882
4	16.47389	9.520242	0.005376	2.371169*	4.309	2.699255*

الجدول 07- تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي فولر الموسع للمتغير HHI

HHI						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	124.2707	NA	2.59e-07	-12.32707	-12.27728	-12.31735
1	134.2807	18.01791*	1.05e-07*	-13.22807*	-13.12849*	-13.20863*
2	134.3019	0.036170	1.16e-07	-13.13019	-12.98083	-13.10104
3	134.8106	0.813780	1.23e-07	-13.08106	-12.88191	-13.04218

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

يبدو جليا من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن درجات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwarz هي درجة التأخير الأولى لكل من سلسلتي EMP و HHI أما سلسلةTGDP فهي عند درجة التأخير الرابعة.

2- اختبار ديكي فولر الموسع ADF

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

الجدول 08- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى

المعلمات	**HHI**		
	عند المستوى I(0)		
	Pro	**t-cal**	**t-tab**
بدون ثابت واتجاه عام	0.3177506	-0.893833	-2.6742
بوجود ثابت واتجاه عام	0.6753897	-1.788798	-4.4407
الثابت	0.51870	-1.492145	-3.0048
المعلمات	**EMP**		
	عند المستوى I(0)		
	Pro	**t-cal**	**t-tab**
بدون ثابت واتجاه عام	0.9060	0.9676799	-2.6693
بوجود ثابت واتجاه عام	0.4724	-2.190154	-3.6220
الثابت	0.1023	-2.626267	-3.7529

المعلمات	TGDP		
	عند المستوى I(0)		
	Pro	t-cal	t-tab
بدون ثابت اتجاه عام	0.2459559	-1.0750997	-2.6797
بوجود ثابت واتجاه عام	0.0134693	-4.2957880	-4.4407
الثابت	0.0279681	-3.2900933	-3.7695

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامجEviews13

يتضح جليا من خلال نتائج الموضحة في الجدول أن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة في النماذج الثلاث(بوجود الثابت، بوجود الثابت والاتجاه العام، بدون ثابت واتجاه عام)، وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية (وجود جذر أحادي بالسلسلة) أي أن السلاسل الزمنية سلسلة التشغيل المستدام(EMP)، سلسلة التنويع الاقتصادي (HHI) وسلسلة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (TGDP) غير مستقرة عند المستوى، والخطوة الموالية هي تطبيق الاختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF.

الجدول 09- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الأولى

المعلمات	D(HHI)		
	عند المستوى I(1)		
	Pro	t-cal	t-tab
بدون ثابت واتجاه عام	0.0000	-4.8202	_2.6797
بوجود ثابت واتجاه عام	0.0067	-4.6675	-4.4684
الثابت	0.0014	-4.6855	-3.7880
المعلمات	D(EMP)		
	عند المستوى I(1)		
	Pro	t-cal	t-tab
بدون ثابت واتجاه عام	0.0001	-4.6781	-2.6742
بوجود ثابت واتجاه عام	0.0034	-4.9664	-4.4409
الثابت	0.0011	-4.7741	-37695
المعلمات	D(TGDP)		
	عند المستوى I(1)		
	Pro	t-cal	t-tab
بدون ثابت اتجاه عام	0.0000	-7.5262	-2.7697
بوجود ثابت واتجاه عام	0.0000	-7.1455	-4.4687
الثابت	0.0000	-7.3355	-3.7880

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامجEviews13

نلاحظ أن السلاسل المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، حيث نجد أن القيم المطلقة الإحصائية لـ ADF أكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة للاختبار. وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأقل من 5%، لذا تكون السلاسل لكل من التشغيل المستدام، نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنويع الاقتصادي متكاملة من الدرجة الأولى .

ثانيا: تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء المثلى

بما أن نموذج ARDL حساس لعدد فترات البطاء، استوجب الأمر قبل تقديره تحديد فترة البطاء الخاصة بالمتغيرات المتأخرة زمنيا وتحديد التأخيرات المثلى، ووفقا للنتائج الموضحة في الشكل 05 باختيار أقل قيمة لمعيار AIC تكون فترات الابطاء المثلى للنموذج عند(1.4.1)ARDL .

الشكل-05 نتائج معيارAIC لنموذج ARDL

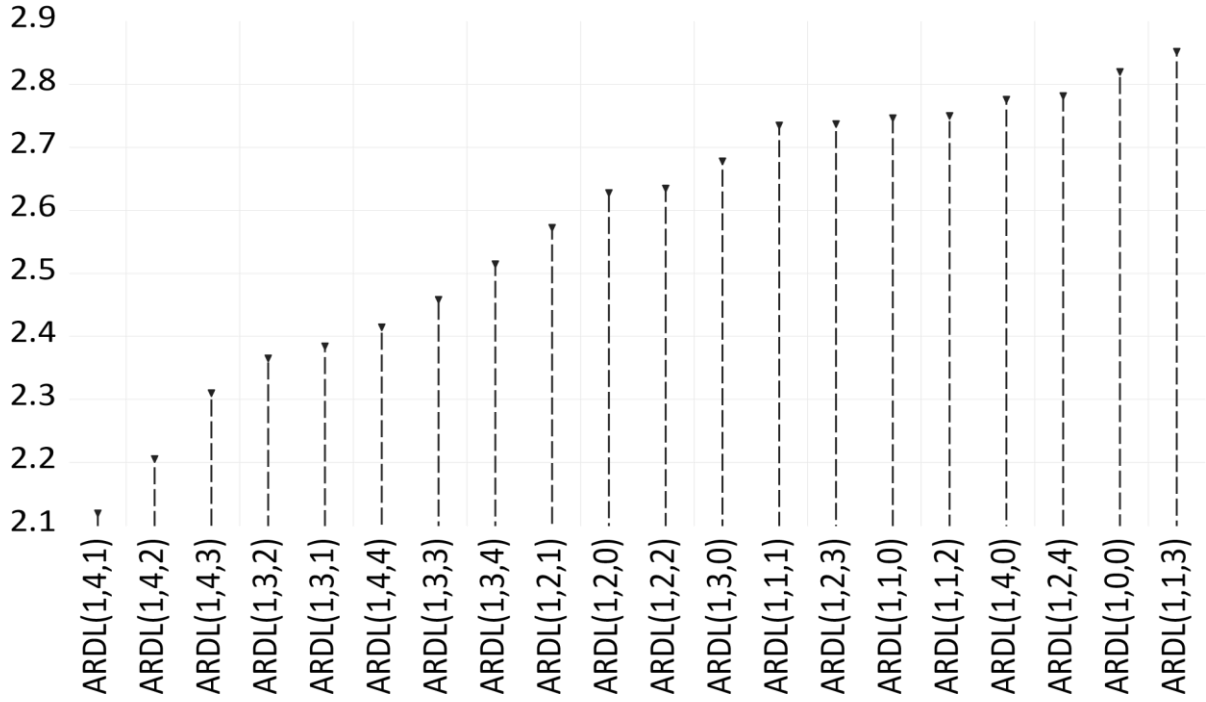

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج

لمعرفة إذا كان هذا النموذج مقبول ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم ببعض الاختبارات.

أولا: اختبارات تشخيص البواقي

1- التوزيع الاحتمالي البواقي: نستخدم اختبار(Jarque – Bera) كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول 10- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال
Jarque-Bera	0.034	0.983

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

بما أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.34 و بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque – Bera التي تساوي 0.983 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فاننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5% .

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

الجدول 11- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

الاحتمال	القيمة	نوع الاختبار
0.3392	1.2413	الارتباط الذاتي للبواقي

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)إلى أن قيمة إحصائية F.Test قدرت بـ0.3392 عند مستوى المعنوية 0.05 باحتمال قدره 0.3392 اكبر 0.05، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائمة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة الانحدار .

3- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test :

الجدول 12 - نتائج اختبارات عدم ثبات التباين

الاحتمال	القيمة	نوع الاختبار
0.1802	1.8427	عدم ثبات التباين

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

بينت نتائج اختبار عدم ثبات التباين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة F statistic = 0,387 وهي أكبر من 5% ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بين الأخطاء.

ثانيا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما :

- ✓ **إختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual ,CUSUM)**

الشكل 06-: المجموع التراكمي لبواقي للنموذج

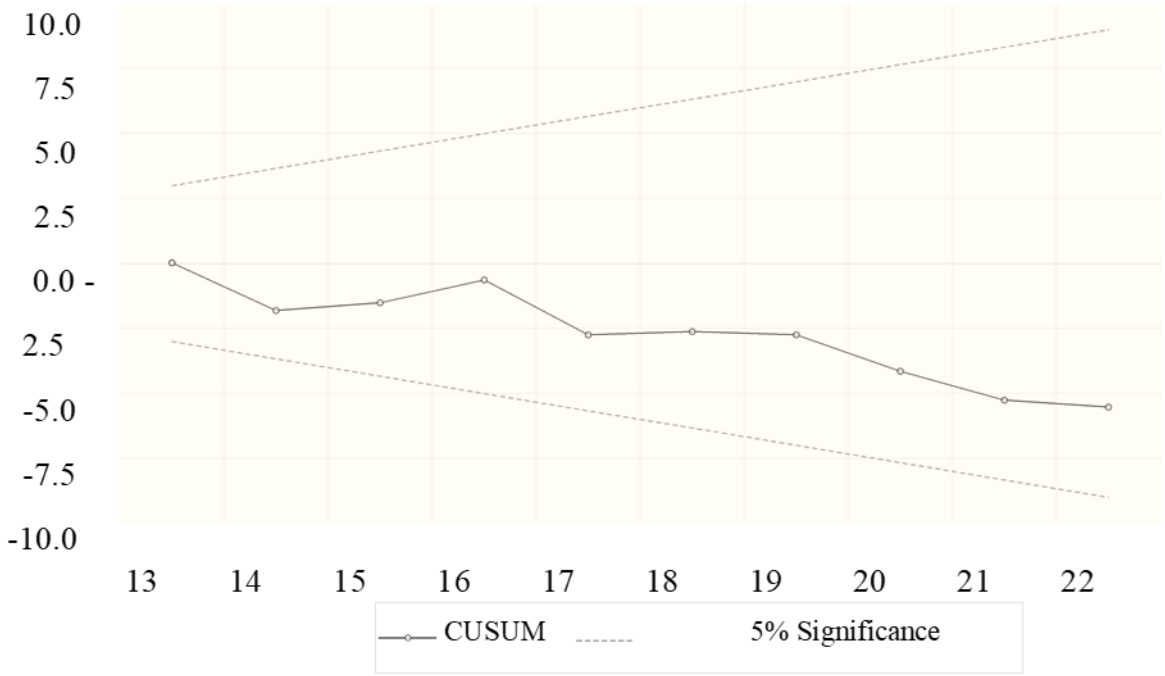

المصدر مخرجات برنامج Eviews13

- ✓ **إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة(Cumulative Sum of Square Recursive Residual,CUSUMSQ)،**

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUMSQ و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

الشكل 07- : المجموع التراكمي لمربعات بواقي النموذج

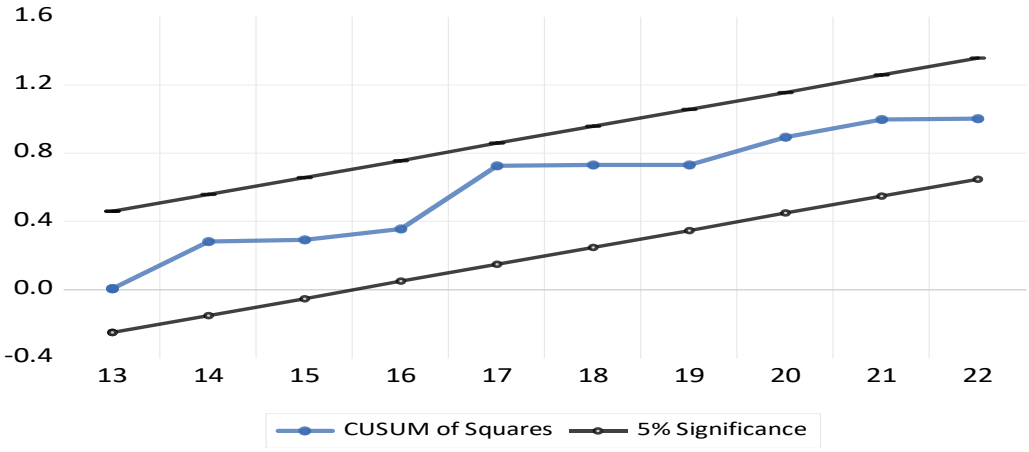

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

ما تم ملاحظته من خلال الشكلين 06 و 07: أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، إذ من الملاحظ أن منحنى التباين لإحصائية اختبار (cusum) المجموع التراكمي للبواقي الاستقرار الهيكلي للنموذج يقع داخل الحدود الحرجة في حدود مجال الثقة عند مستوى المعنوية ،5% وعليه هناك انسجام واستقرار في العلاقة بين نسبة التشغيل المستدام ومؤشر هيرفندال هيرشمان في الأجل الطويل والقصير، كما أن معطيات الملحق 01- جودة النموذج(القيم المقدرة، القيم الحقيقية و البواقي) حيث لاحظنا تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر ومنه يمكن الاعتماد عليه في تفسير و تحليل النتائج ،وبالتالي يمكن الحكم على استقرارية و جودة النموذج إجمالا .

المطلب الرابع: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

وذلك من أجل دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على التشغيل المستدام في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUND'S Test

والذي من خلاله يمكن الإقرار بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه، ويعتمد على توزيع فيشر، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 13 - نتائج اختبار الحدود

F-statistic	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستوى المعنوية
11.339	3.695	2.915	10%
	4.428	3.538	5%

	6.265	5.155	1%

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (F-stat) تقدر بـ 11.339 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

الاستنتاج: نقبل الفرضية الثالثة للدراسة أي وجود علاقة تكاملية بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام.

ثانيا: تفسير وتحليل العلاقة التوازنية في الأجل القصير والطويل

يمكن الحصول على نتائج ومعاملات تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير من خلال الجدول التالي :

==========

EMP = 0.399636383707*EMP(-1) + 0.200698397113*TGDP + 0.176246604005*TGDP(-1) - 0.151875908111*TGDP(-2) + 0.395858185384*TGDP(-3) - 0.322517443343*TGDP(-4) - 19.2655502113*HHI + 22.3590190449*HHI(-1) + 20.9679987752

1- تقدير معادلة الاجل القصير

الجدول 14- تقدير نموذج الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL

	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ			
Prob الاحتمال	إحصائية T	Std. Er الخطأ المعياري	Coef المعاملات	Vari المتغيرات
0.0000	-7.6787	0.07818	-0.6003	*COINTEQ
0.0023	3.7856	0.05301	0.20069	D(TGDP)
0.0037	-3.5280	5.4606	-19.2655	D(HHII)

يتبين لنا من خلال علاقة قصيرة الأجل الأثر الإيجابي من التوجه إلى اقتصاد متنوع مبني على الاعتماد على مختلف القطاعات وهذا ما بينه معامل HHI الذي هو معنوي وسالب، ويمكن تفسير ذلك للعلاقة العكسية بين مؤشر هرفندل هرشمان والتشغيل المستدام أي أنه توجد علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والتشغيل المستدام، وهذا ما يدل أن التنويع الاقتصادي يساهم في إحداث التشغيل المستدام، وهو ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية. بحيث تؤدي الزيادة التنويع الاقتصادي 1% بوحدة واحدة إلى احداث زيادة التشغيل المستدام ب.1926% إذ أن الزيادة في التنويع الاقتصادي، يمكن له خلق فرص عمل كبيرة، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتحسين الموازين الاقتصادية، ذلك أن القطاعات الانتاجية لها وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، كونه يمتلك قدرات عالية لم يتم الاستفادة منها واستغلالها أحسن استغلال، كما تظهر النتائج أنه هنالك علاقة طردية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير الذي هو معنوي وبأثر إيجابي.

، كما أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ، (CointEq=−0.6003) وهي سالبة ومعنوية P=0.000، وهذا إن دل على شيء إنما يدل و يؤكد على أن النموذج صالح في التقدير، و هو ما يزيد من دقة وصحة الفرضية التي تدل على وجود علاقة تكاملية بين التنويع الاقتصادي متمثلا في مؤشر هيرفندال هيرشمان و التشغيل المستدام، حيث تشير القيمة السالبة إلى سرعة استعادة حالة التوازن، بعبارة أخرى سرعة تعديل النموذج نحو التوازن، أي أنه عند حدوث صدمة على مستوى التنويع الاقتصادي بوحدة واحدة فإن تأثيرها سيستغرق تقريبا سنة وستة أشهر حتى تعود إلى وضعها التوازني ويتم تصحيح الاختلالات التي طرأت في الأجل القصير.

2-تقدير نموذج في الأجل الطويل

المعادلة التقديرية EC = EMP - (0.4970*TGDP + 5.1527*HHI + 34.9255)

الجدول 15- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذجARDL

	نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل			
Prob الاحتمال	إحصائية T	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1669	1.4905	0.3334	0.4970	TGDP
0.5087	0.6853	7.5184	5.1526	HHII
0.0000	46.5137	0.7508	34.9255	C

على الرغم من أن كلا من TGDP و HHII لهما معاملات موجبة، إلا أن تأثيرهما ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5%. وهذا يشير إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي، الذي تم قياسه بواسطة مؤشر هيرفندال-هيرشمان، قد لا يكون لهما تأثير كبير على التشغيل في الأجل الطويل بناءً على البيانات المتاحة.

وبالتالي رفض الفرضية الرابعة من الدراسة حيث تبين عدم معنوية العلاقة بين التنويع التنويع الاقتصادي والتشغيل المستدام، أي أن مؤشر هرفندل هيرشمان ليس له تأثير على التشغيل المستدام على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022).

خلاصة الفصل:

حاولت الدراسة من خلال المبحث الأول استعراض تطور سياسة التشغيل في الجزائر، حيث اتضح أن التشغيل يلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا لقضايا التشغيل من خلال تنفيذ مجموعة من الآليات والبرامج الهادفة إلى تعزيز فرص العمل والحد من البطالة. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها بعض هذه البرامج، مثل برنامج دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. تشمل هذه التحديات البيروقراطية المعقدة، نقص التمويل، وعدم التوافق الكامل بين البرامج واحتياجات سوق العمل المحلي بذلك، يمكن أن تسهم سياسات التشغيل المتكاملة والفعالة في تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، يعزز من استقرار المجتمع ويحقق رفاهية أكبر للمواطنين.

قامت الدراسة بعد ذلك بقياس وتحليل واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بالاعتماد على مؤشر هرفندل هرشمان من اجل تقييم التنويع الاقتصاد الجزائري، وقبل التفصيل في ذلك توقفت الدراسة على أهم المخططات التنموية المرتبطة بتنويع الاقتصاد الجزائري كمدخل عام حول مختلف الجهود والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنويع اقتصادها وفك ارتباطه بالقطاع النفطي.

بناءاً على تحليل كل من نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي وتحليل مستوياته خارج المحروقات، تبين أن تنويع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته السياسة الاقتصادية للجزائر هدفاً استراتيجياً لم يعرف التحقيق في المدى الطويل، وعلى الرغم من أهمية كل من البرامج التنموية التي وجهت لتنشيط ديناميكية القطاعات غير النفطية، إلا أنه لم يتم التخلص من التبعية للقطاع النفطي، الذي يظهر جليا تأثيره على مستويات التشغيل في المدى الطويل.

بينت الدراسة القياسية من خلال قياس أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر للفترة 2000-2022، أن مؤشر التنويع الاقتصادي له تأثير كبير على التشغيل في الأجل القصير، والرفع من مستويات التشغيل المستدام، كما تبين غياب تأثير التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الأجل الطويل.

الخاتمة

أصبح التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الاقتصادات النفطية التي تُعد الجزائر من بينها، خاصة مع التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى العالمي، وما لذلك من آثار على أداء اقتصاد الجزائر والاقتصادات النفطية بصفة عامة.

في هذا الإطار تعرضنا بالدراسة والتحليل إلى أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر، منطلقين في ذلك من إشكالية مفادها "**ما أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر خلال الفترة 2000 –2022؟**".

تمت معالجة إشكالية الدراسة في ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة، بحيث خُصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري لكل من التشغيل، سياسات التشغيل، الاستدامة والتشغيل المستدام

حاولت الدراسة من خلال الفصل الثاني استعراض مختلف الجوانب الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصادات النفطية، استنتجنا من خلال هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، كما أن التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة بالدرجة الثانية.

أما الفصل الثالث فقد خُصص لمحاولة تحليل كلا من نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر، ومؤشر التنويع الاقتصادي ممثلا في مؤشر هرفندل هيرشمان إضافة إلى عرض مختلف المخططات التنموية خلال مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادي في البلاد، وكذا دراسة تطور سوق الشغل في الجزائر من خلال تتبع تنظيم وتطوير أجهزة وبرامج سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر، كما تم دراسة وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على التشغيل المستدام في الجزائر.

الخلاصة العامة للدراسة

بعد القيام بدراسة علاقة التنويع الاقتصادي بالتشغيل المستدام باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، وذلك من أجل الاجابة على إشكالية الدراسة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

نتائج اختبار الفرضيات

–تبين من خلال نتائج المنحنى البياني لتطور نسبة التشغيل المستدام في الجزائر صحة الفرضية الأولى أي أنه لا توجد استدامة للتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة بل توجد في فترات قصيرة فقط.

– أظهرات نتائج قياس وتحليل مؤشر التنويع الاقتصادي (مؤشر هرفندل هيرشمان) يوجد تنويع في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

– أظهرت نتائج اختبار الحدود test bounnds وجود تكامل مشترك بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام ، أي وجود علاقة تكاملية في الأجل القصير بينهما، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي نصت على " توجد علاقة توازنية بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام في الجزائر".

–لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام في الجزائر، وهذا ما أكدته نتائج تقدير نموذجARDL ، وهو ما يتفي صحة الفرضية الرابعة " توجد علاقة طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي و التشغيل المستدام ".

–أوضحت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج أن هناك انسجام واستقرار العلاقة بين مؤشر هيرفندال هيرشمان و التشغيل المستدام في الأجل القصير، وهذا ما يؤكد على أن النموذج صالح للدراسة.

<u>نتائج الدراسة :</u>

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- يعزز التنويع الاقتصادي حجم ونوعية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية، مع الحرص على الدور الفعال للدولة في توجيه القطاعات صوب خلق الأنشطة الأكثر حساسية.
- يمكن للجزائر أن تحقق درجة تنويع مرتفعة من خلال الاعتماد على القطاعات المختلفة (الصناعة الزراعة والخدمات)، وذلك بمحاولة النهوض بهذه القطاعات وتدارك مكمن الخلل، نظرا للميزات التي يتسم بها هذا الأخير من خلال مختلف البرامج التنموية.
- استهداف التشغيل أو النمو مع التشغيل كآلية للحد من البطالة: ينبغي تحسين أداء سوق العمل في الجزائر من خلال تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الطلب على العمل، وتحسين نوعية العمالة لزيادة قابليتها للتشغيل، وخلق فرص عمل جديدة.
- توجيه الاستثمارات إلى أنشطة اقتصادية كثيفة العمالة: يجب أن تركز الاستثمارات على قطاعات الانتاجية مثل الزراعة، والتشييد والبناء، والصناعات النسيجية.
- العمل على تبني سياسة تشغيل مرنة تهتم باليد العاملة ومؤهلاتها.
- تشجيع الشباب على الاستثمار بالقطاعات الخام بالجزائر، إلى جانب القطاعات التي تكون مؤهلة على استحداث أنشطة أو مناصب شغل، خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة في هذا المجال.
- رغم الثروات التي تزخر بها الجزائر، إلا أنها لا تزال رهينة لقطاع المحروقات، وذلك ما تم استنتاجه من خلال نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة التي تعتبر مساهمة محتشمة .

في النهاية، إن التنويع الاقتصادي ليس فقط ضرورة لتحقيق التشغيل المستدام، بل هو أيضًا خطوة أساسية نحو تعزيز التشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لذا، من المهم أن تستمر الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ودعم المبادرات التي تهدف إلى تنويع سياسات التشغيل، لضمان مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

توصيات واقتراحات

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والاقتراحات يمكن إجمالها في الآتي:

- ✓ ضرورة اتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة؛
- ✓ تقديم حوافز ضريبية وتشجيعية للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاعات الزراعية، الصناعية، والخدماتية باعتبارهم القطاعات التي تشغل أكبر نسبة للتشغيل خاصة قطاع الخدمات.
- ✓ تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تنمية القطاعات الأخرى وجعلها مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تطوير السياسات التشغيلية من خلا إنشاء نظام شامل للرصد والتقييم الدوري لسياسات التشغيل وتحديثها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجيات تشغيلية مستدامة وفعالة.

آفاق الدراسة:

على ضوء ما توصلت إليه هذه الدارسة من نتائج، وباعتبار موضوع التنويع الاقتصادي ذو أبعاد مختلفة يمكن تناوله من جوانب عديدة، نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى مستقبلية، وهي كالآتي:

- استخدام نموذج البانل لدراسة وقياس مؤشرات التنويع الاقتصادي لأهم القطاعات الإنتاجية وذلك من أجل تحديد القطاعات الانتاجية الأكثر تنوعا.
- انعكاس استراتيجية التنويع الاقتصادي على معدلات التشغيل المستدام في عينة من الدول.
- إجراء دراسات عن التجارب العالمية التي تملك سياسات تشغيل ناجعة، ومحاولة الاستفادة منها.

قائمة المراجع

أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(2012-1989)[أطروحة دكتوراه]. *جامعة الجزائر 03*.

احمد ضيف، و أحمد عزوز. (22 11, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14*، 21-36.

أحمد لعريبي، و ابراهيم حاج عمر. (02 ديسمبر, 2019). آليات التشغيل في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، 01*(02)، 448.

أحمد لعريبي، و ابراهيم حاج عمر. (ديسمبر, 2019). آليات التشغيل في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، المجلد 01*(العدد 02).

أسماء بلعما. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). أدرار: جامعة أحمد دراية .

الأمير عبدالقادر حفوظة، و حسام غرادين. (جوان, 2017). آليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر(دراسة تحليلية تقييمية). *مجلة نور للدراسات االقتصادية، 0"*(04).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية" . (2014). تم الاسترداد من http://aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp.

توفيق بن الشيخ. (11 06, 2017). تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 4*، 585-600.

حامد عبد الحسين الجبوري. (2016). *التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية*. تم الاسترداد من مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html

خالد زرموت. (07 06, 2017). التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحدات الراهنة. *دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6*، 1183-1200.

رشيد زرواتي، و مهدي عوارم. (09 03, 2017). القطاع اخلاص و سياسة التشغيل يف اجلزائر التطور و الطموح فالتحديات. *مجلة علوم الانسان والمجتمع، 06*(01)، 127-101.

زكرياء مسعودي. (2019). تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية[أطروحة دكتوراه]. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

سارة خلفة، و فلة عيساوي. (2021). التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها. *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات االقتصادية، 02*(01)، 31.

سعدية زايدي. (ديسمبر, 2017). سياسات التشغيل في الجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 13*، 217-186.

سليم مجلخ، و وليد بشيشي. (30 06, 2022). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019-1996. *المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد ، 16*، 46-60.

سي محمد فايزة، و سي محمد فتيحة. (جوان 2023). أثر-التنويع-الاقتصادي-في-القطاعات-الاقتصادية-على-التنمية-المستدامة-في-الجزائر. *دراسات اقتصادية*، 8.

صادق هادي. (2014). *دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- اطروحة دكتوراه.*

عاطف لافي مرزوك، و حمزة عباس مكي. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادي و الادارية*، 57.

عبدالحكيم عليلي، و فريدة عزازي. (29 12, 2020). اثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة 1972-2018 . *مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة والمالية، 09*(01)، 358-333.

عماري. (2005). الدراسات الاقتصادية.

عوض الخطيب ممدوح. (2014). التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي. *المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.*

فاطمة أحمد محمد عبداللطيف. (جويلية, 2021). البطالة والتشغيل. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول*(العدد الرابع عشر).

فاطمة بوسالم، و نضال يدروج. (سبتمبر, 2017). سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة. *مجلة البحوث و الدراسات التجارية*(العدد الثاني).

فاطمة حاجي. (2012). متطلبات و اساليب النمو في التشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية. *المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة*.

كمال بايزيد. (2020/2019). *التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر*.

لزهاري زواويد، مختار بونقاب، و عبد الجليل طواهير. (2018). سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصالح). *مخبر التنمية الإدارية لالرتقاء بالمؤسسات االقتصادية*.

محمد بوزيداوي. (أفريل, 2015). الإستدامة على مستوى المؤسسة رهان أم تحدي. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*(03).

محمد دعمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر–دراسة تحليلية للفترة 2000–2020. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18*(2)، 15–42.

موسى باهي، و كمال روابنية. (2019). ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية، 05*.

ناصر دادي عدون. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية.

نبيلة بن النوي. (27 12, 2020). سياسةالشغيل في الجزائر :الآليات والبرامج. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*.

نوة بن يوسف. (31 03, 2023). أثر معدل الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر – تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (1970–2021). *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 08*(01)، 297–316.

نورة بوعلاق، و عبان شهرزاد. (2023). دراسة العلاقة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1999–2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL–. *مجلة الاقتصاد و البيئة، 06*(01)، 76–94.

وردة سعايدية. (09 ديسمبر, 2023). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها في تفعيل دورها في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر [أطروحة دكتوراه]. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد.

الملاحق

الملحق 01- جودة النموذج(القيم المقدرة، القيم الحقيقية و البواقي)

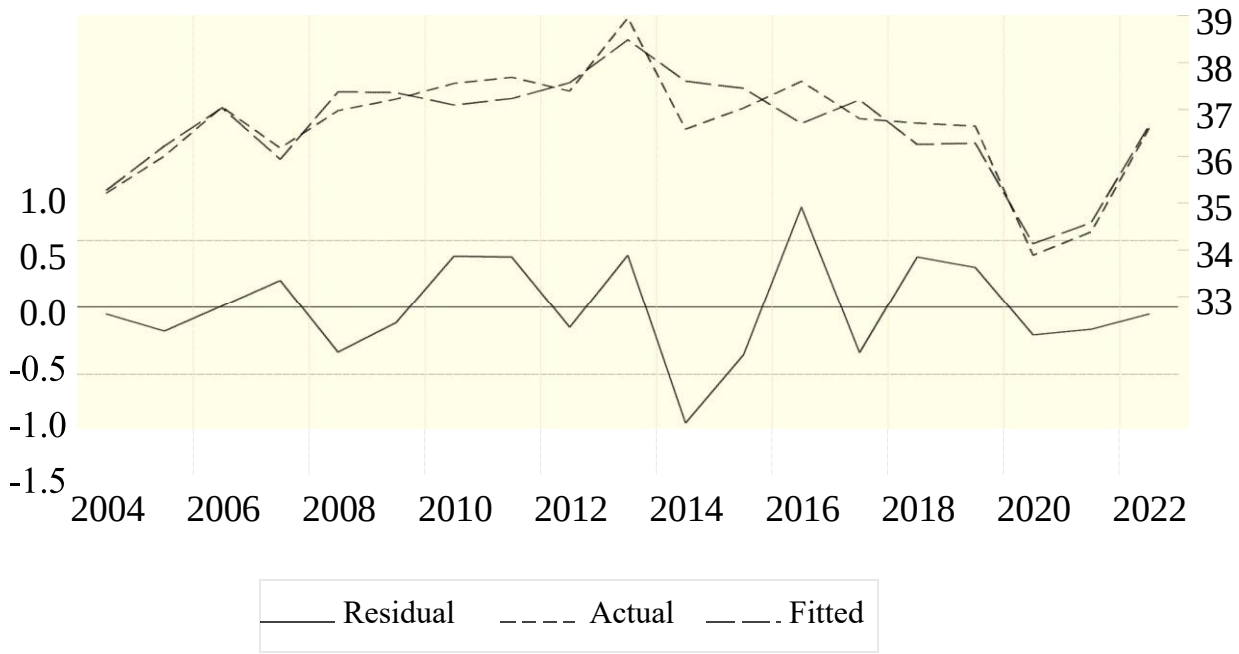

الملحق 02 **التوزيع الاحتمالي البواقي**

اختبار(Jarque – Bera)

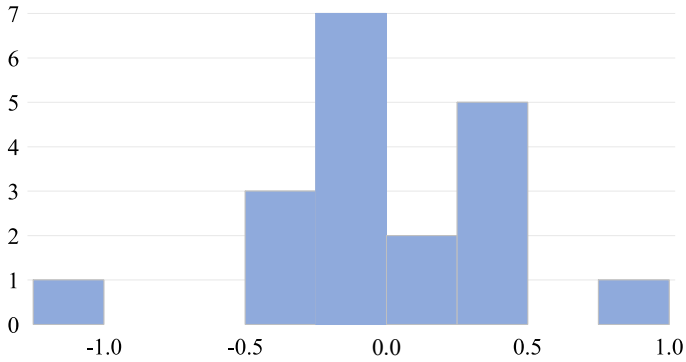

Series: Residuals	
Sample 2004 2022	
Observations 19	
Mean	3.92e
Median	-0.062
Maximum	0.897
Minimum	-1.027
Std. Dev.	0.446
Skewness	-0.103
Kurtosis	3.021
Jarque-Bera	0.034
Probability	0.983

الملحق: 03 **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.241324	Prob. F(2,8)	0.3392
Obs*R-squared	4.499848	Prob. Chi-Square(2)	0.1054
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 06/07/24 Time: 01:59 Sample (adjusted): 2004 2022 Included observations: 19 after adjustments Presample missing value lagged residuals set to zero.			

الملحق 04: **Heteroskedasticity Test**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.842718	Prob. F(8,10)	0.1802
Obs*R-squared	11.32067	Prob. Chi-Square(8)	0.1842
Scaled explained SS	3.170250	Prob. Chi-Square(8)	0.9232

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 02:00
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments

الملحق 05: اختبار ADF استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى و عند الفرق الاول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		EMP	TGDP	HHI	
		At Level	**في المستوى**		
With Constant	t-Statistic	-2.62626	-3.2900	-1.492145	النموذج الاول
	Prob.	***0.10231*** n0	***0 .02796*** **	***0.5187*** n0	
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.19015	-4.29578	-1.78879	النموذج الثاني
	Prob.	***0.472438*** n0	***0.013469*** **	***0.6753*** n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.96767992	-1.07509	-0.8938	النموذج الثالث
	Prob.	***0.9060248*** n0	***0.24595597*** n0	***0.3177506*** n0	
		At First Difference	**عند الفرق الأول**		
		d(EMP)	d(TGDP)	d(HHI)	
With Constant	t-Statistic	-4.77412	-7.33546	-4.68552	
	Prob.	***0.00105*** ***	***4.175105*** ***	***0.0014033*** ***	النموذج الاول
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.96638	-7.1455103	-4.6675	
	Prob.	***0.0033512*** ***	***4.756510*** ***	***0.0066811*** ***	النموذج الثاني
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.67806	-7.52620	-4.820197	
	Prob.	***6.26163105*** ***	***2.3860944*** ***	***4.861294*** ***	النموذج الثالث

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 06: تقديرنموذج ARDL

Dependent Variable: EMP
Method: ARDL
Date: 06/08/24 Time: 03:41
Sample: 2004 2022
Included observations: 19
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): TGDP HHI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 25
Selected model: ARDL(1,4,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMP(-1)	0.39963	0.109316	3.6559026	0.00441
TGDP	0.20069	0.079337	2.52969	0.02988
TGDP(-1)	0.17624	0.065891	2.674604	0.02330
TGDP(-2)	-0.15185	0.076276	-1.99115	0.0747
TGDP(-3)	0.39588	0.152970	2.58778	0.0270
TGDP(-4)	-0.32254	0.152324	-2.11732	0.0602
HHI	-19.2655	7.059605	-2.72898	0.0212
HHI(-1)	22.3590	6.616620	3.37922	0.0070
C	20.9679	3.965794	5.28721	0.00035

R-squared	0.855308	Mean dependent var	36.65736
Adjusted R-squared	0.739556	S.D. dependent var	1.174660
S.E. of regression	0.599472	Akaike info criterion	2.119982
Sum squared resid	3.593676	Schwarz criterion	2.567347
Log likelihood	-11.13983	Hannan-Quinn criter.	2.195694
F-statistic	7.389097	Durbin-Watson stat	2.491580
Prob(F-statistic)	0.002419		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق 07: اختبار الحدود BOUND's Test

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 2

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 19

Test Statistic	Value
F-statistic	11.33909

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)

30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.